مشروع اتحاد شرقي أفريقيا وموقف غانا منه
(١٩٦٠– ١٩٦٤)

د. إيمان رجب زكي تمام
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب، جامعة بني سويف

ملخص:

حينما وجدت قوى الاستعمار نفسها مجبرة على منح مستعمراتها الأفريقية استقلالها، فكرت في كيفية الحفاظ على مصالحها ومكتسباتها الاقتصادية في تلك المستعمرات، ولم تقنع تلك القوى بالاكتفاء بما نهبته من ثروات أفريقية خلال العصر الاستعماري، فكان أهم سياسة عولت عليها تلك القوى هي سياسة استمرار ارتباط هذه المستعمرات بها حتى بعد نيلها الاستقلال، وهو ما عرف "بالتبعية" بحيث لا تستطيع الدول الأفريقية المستقلة حديثًا الفكاك من الارتباط السياسي والاقتصادي بقوى الاستعمار القديم. كان أحد وسائل القوى الاستعمارية وأدواتها لتحقيق تلك الخطة هو تمزيق الأقاليم التي كانت تابعة لها، وتلك السياسة اتبعتها كل من بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا التي قسمت رواندا وأوروندي إلى دولتين، وحاولت تجزئة الكونغو. في ضوء ذلك وبدعم بريطاني، جرت محاولات بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٤، لتشكيل اتحاد يجمع دول شرقي أفريقيا الثلاث، كينيا وأوغندا وتنجانيقا. وعلى الفور عارض رئيس الوزراء الغاني الدكتور كوامي نكروما هذا المشروع معتبرًا إياه حجر عثرة أمام حلمه الساعي إلى تحقيق وحدة أفريقية شاملة، لأن مثل هذه الاتحادات الإقليمية مجرد بلقنة لأقاليم القارة، وليست سوى مشروع إمبريالي يهدف لإدامة التبعية للمستعمر حتى بعد حصول الدول الأفريقية على استقلالها.

أصرت بريطانيا على دعم فكرة المشروع وحث قادة التحرر في دول شرقي أفريقيا كينيا وأوغندا وتنجانيقا على تأسيس الاتحاد. وبالفعل تم الإعلان عن عزم قادة الدول الثلاث على تأسيس الاتحاد في ٥ يونيو عام ١٩٦٣، ولكن هذا الاتحاد واجه بعض الصعوبات التي حالت دون تحقيقه، وبحلول نهاية عام ١٩٦٤، باءت محاولة الاتحاد بالفشل تمامًا، نتيجة لعدد من العوامل، كان منها موقف غانا ورئيس وزرائها كوامي نكروما المعارض لمشروع اتحاد شرقي أفريقيا.

Abstract:

When the colonial powers found themselves forced to grant their African colonies independence, they thought about how to preserve their interests and economic gains in those colonies. These powers were not convinced to be content with what they had plundered of African wealth during the colonial era. The most important policy that these powers relied on was the policy of continuing the connection between these... Colonies exist even after they gain independence, which is known as "dependency," so that the newly independent African countries cannot break away from political and economic ties to the old colonial powers. One of the methods and tools of the colonial powers to achieve this plan was to tear apart the territories that belonged to them, and this policy was followed by Britain, France, and Belgium, which divided Rwanda and Urundi into two states, and tried to partition the Congo. In light of this, and with British support, attempts were made between 1960 and 1964 to form a union that brought together the three East African countries, Kenya, Uganda, and Tanganyika. Ghanaian Prime Minister Dr. Kwame Nkrumah immediately opposed this project, considering it a stumbling block in the way of his dream of achieving comprehensive African unity, because such regional federations are merely a Balkanization of the continent's regions, and are nothing but an imperialist project

aimed at perpetuating dependency on the colonizer even after African countries gain their independence.

So, Britain insisted on supporting the idea of the project, and liberation leaders in the East African countries urged Kenya, Uganda, and Tanganyika to establish the union. Indeed, the intention of the leaders of the three countries to establish the union was announced on June 5, 1963, but this union faced some difficulties that prevented it from being achieved, and by the end of 1964, the union attempt had completely failed, as a result of a number of factors, including the position of Ghana and its prime minister. Kwame Nkrumah, who opposes the East African Union project.

مقدمة:

يستخدم مصطلح "شرقي أفريقيا" للدلالة على الأقاليم الثلاثة الرئيسة؛ كينيا وتنجانيقا وأوغندا[١]، وتعادل مساحة تلك المنطقة مساحة أوروبا الغربية تقريبًا، وتتقاسم حدودها مع تسع دول، هي: الصومال، وإثيوبيا، والسودان، والكونغو، ورواندا، وبوروندي، وروديسيا الشمالية (زامبيا فيما بعد)، ونياسالاند (مالاوي فيما بعد)، وموزمبيق[٢]. وتتميز هذه المنطقة بإمكانية الوصول إليها من المحيط الهندي ومن البحيرات العظمى في وسط أفريقيا، وخاصة بحيرة فيكتوريا، أكبر بحيرة للمياة العذبة في أفريقيا والثانية على مستوى العالم، وأحد أهم منابع النيل. وفضلًا عن ذلك تتميز شرقي أفريقيا بالتنوع؛ في الشعوب، والمناخ، والغطاء النباتي، والموارد والاقتصاد.

فكينيا وهي نجم شرقي أفريقيا الأبرز، ويبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة خلال عام ١٩٦٣، وتتمتع بأكثر الاقتصادات الإقليمية ثراءً، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنها كانت منذ الحرب العالمية الثانية مركزًا للتنمية الصناعية المكملة للاقتصاد الزراعي واسع النطاق، حيث تنتج منتجات الألبان واللحوم والحبوب. وعاصمتها نيروبي هي مركز الاهتمامات التجارية والمصرفية والتجارية للمنطقة بأكملها، في حين أن مومباسا، الميناء الرئيس في شرقي أفريقيا، وهي المحطة النهائية لخطوط السكك الحديدية التي تمتد إلى المناطق الداخلية في كينيا والمتجهة إلى أوغندا. أما تنجانيقا، التي كانت تديرها الحكومة البريطانية سابقًا كإقليم انتداب ووصاية، فقد أصبحت مستقلة في أواخر عام ١٩٦١ وأصبحت جمهورية في ٩ ديسمبر ١٩٦٢. وهي أكبر البلدان الثلاثة من حيث المساحة والسكان البالغ عددهم تسعة ملايين نسمة خلال عام ١٩٦٣، لكنها الأكثر فقراً، حيث يعتمد اقتصادها على المزارع والمنتجات الزراعية للفلاحين، وشبكة مواصلاتها هي الأكثر فقرًا، وتضم مناطق واسعة ذات إمكانات زراعية قليلة. وبالنسبة لأوغندا، فقد حصلت على استقلالها في ٩ أكتوبر عام ١٩٦٢، فهي الأصغر مساحة بين الدول الثلاث، لكن سكانها البالغ عددهم حسب إحصاء ١٩٦٣ سبعة ملايين نسمة يتمتعون بمستوى معيشي معقول إذ يعتمدون على تصدير المحاصيل الزراعية النقدية، لاسيما القطن والبن[٣].

ولتحقيق أكبر استفادة ممكنة من هذه البلدان، ولغرض تخفيف النفقات الإدارية، كونها تخضع لمستعمر واحد ألا وهو الاستعمار البريطاني، فكرت بريطانيا خلال الحقبة الاستعمارية في ضم

هذه البلدان في اتحاد سياسي واحد، ولما وجدت صعوبة تنفيذ هذا المقترح استبدلته ببعض المؤسسات التي سعت لتقديم الخدمات المشتركة وتنسيق الجهود بين تلك المستعمرات.

حينما وجدت قوى الاستعمار نفسها مجبرة على منح مستعمراتها الأفريقية استقلالها، فكرت في كيفية الحفاظ على مصالحها ومكتسباتها الاقتصادية في تلك المستعمرات، ولم تقنع تلك القوى بالاكتفاء بما نهبته من ثروات أفريقية خلال العصر الاستعماري، فكان أهم سياسة عولت عليها تلك القوى هي سياسة استمرار ارتباط هذه المستعمرات بها حتى بعد نيلها الاستقلال، وهو ما عرف "بالتبعية" بحيث لا تستطيع الدول الأفريقية المستقلة حديثًا الفكاك من الارتباط السياسي والاقتصادي بقوى الاستعمار القديم. كان أحد وسائل القوى الاستعمارية وأدواتها لتحقيق تلك الخطة هو تمزيق الأقاليم التي كانت تابعة لها، وتلك السياسة اتبعتها كل من بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا التي قسمت رواندا وبوروندي إلى دولتين، وحاولت تجزئة الكونغو، ومن تلك الوسائل أيضًا اقتراح قيام اتحادات إقليمية تضم مجموعة من الدول حتى تضمن الدول الاستعمارية استمرار تبعية هذه الدول لها.

في ضوء ذلك وبدعم بريطاني، جرت محاولات بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٤، لتشكيل اتحاد يجمع دول شرقي أفريقيا الثلاث، كينيا وأوغندا وتنجانيقا. وعلى الفور عارض رئيس الوزراء الغاني الدكتور كوامي نكروماKwame Nkrumah هذا المشروع معتبرًا إياه حجر عثرة أمام حلمه الساعي إلى تحقيق وحدة أفريقية شاملة، لأن مثل هذه الاتحادات الإقليمية مجرد بلقنة لأقاليم القارة، وليست سوى مشروع إمبريالي يهدف لإدامة التبعية للمستعمر حتى بعد حصول الدول الأفريقية على استقلالها.

أصرت بريطانيا على دعم فكرة المشروع وحث قادة التحرر في دول شرقي أفريقيا كينيا وأوغندا وتنجانيقا على تأسيس الاتحاد. وبالفعل تم الإعلان عن عزم قادة الدول الثلاث على تأسيس الاتحاد في ٥ يونيو عام ١٩٦٣، ولكن هذا الاتحاد واجه بعض الصعوبات التي حالت دون تحقيقه، وبحلول نهاية عام ١٩٦٤، باءت محاولة الاتحاد بالفشل تمامًا، نتيجة لعدد من العوامل، كان منها موقف غانا ورئيس وزرائها كوامي نكروما المعارض لمشروع اتحاد شرقي أفريقيا.

وقد اعتمد هذا البحث على مجموعة من الوثائق البريطانية المهمة، ولا سيما **وثائق وزراة المستعمرات ("Colonial Office "CO)**، **ووثائق الدومينيون البريطاني ("Dominion Office "DO)**، **ووثائق مجلس العموم البريطاني UK ("Parliament "Hansard)**، بالإضافة إلى بعض **التقارير البريطانية المنشورة الأخرى**. وتكشف هذه المجموعة الوثائقية عن دوافع بريطانيا لتأسيس اتحاد شرقي أفريقيا، وترقبها لموقف دول الاتحاد، والمواقف الأفريقية الأخرى من هذا المشروع، كما تبين تتبعها للموقف الغاني على وجه الخصوص، وحنقها على كوامي نكروما رئيس الوزراء الغاني بسبب رفضه للمشروع، ودعايته الموجهة في دول شرقي أفريقيا ضد ذلك المشروع.

ويسعى البحث لاستكشاف الجذور التاريخية لمشروع اتحاد شرقي أفريقيا والمساعي البريطانية لتأسيسه، بهدف التعرف على أهداف بريطانيا من تأسيس هذا الاتحاد، ثم يتطرق البحث لعرض موقف كل من أوغندا وتنجانيقا من المشروع قبيل الاستقلال، ثم تجدد المساعي البريطانية لتحقيق ذلك المشروع حينما ظهرت بوادر استقلال دول شرقي أفريقيا، ثم الحديث عن إعلان تأسيس الاتحاد، والصعوبات التي واجهت مشروع الاتحاد، إذ أن مناقشة هذه الصعوبات تبرز أن المشروع كان في طريقه إلى الفشل سواء في العهد الاستعماري أم في مرحلة التحرر، ومن ثم نعرض للموقف الغاني من المشروع بكافة أبعاده ووسائله، ومدى تأثيره، ثم رصد رؤية بعض الدول الأفريقية للموقف الغاني، وكذا الرؤية البريطانية لهذا الموقف، وأخيرًا يناقش البحث أسباب فشل هذا المشروع بهدف تقييم تأثير الموقف الغاني إزاء ذلك.

أولًا– الجذور التاريخية لمشروع اتحاد شرقي أفريقيا:

سعت بريطانيا لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول كينيا وأوغندا وتنجانيقا خلال العهد الاستعماري؛ وذلك لترشيد نفقات الإدارة الاستعمارية، وتحقيق أكبر فائدة اقتصادية ممكنة من مستعمراتها في شرقي أفريقيا(٤).

وقد ظهرت الإرهاصات الأولى لفكرة تأسيس اتحاد شرقي أفريقيا في عام ١٨٩٩ حينما اقترح السير هاري جونستون Sir Harry Johnston، المفوض السامي لحمية أوغندا، اندماج

كينيا وأوغندا ضمن الحماية البريطانية[٥]. كانت تنجانيقا في ذلك الوقت مستعمرة ألمانية، وهو الوضع الذي احتفظت به حتى بعد الحرب العالمية الأولى[٦]، فكانت أولى الخطوات التي اتخذتها بريطانيا لتحقيق الهدف الاقتصادي من مشروع الاتحاد، إنشاء منظمة الخدمات المشتركة Common Services، ووتتعلق بتنسيق تشغيل الخدمات المشتركة لشرقي أفريقيا، وبدأت عملها فعليًا بتنظيم الخدمات المشتركة بإنشاء خط السكة الحديد بين كينيا وأوغندا في عام ١٩٠١. وقد قدم الخط الحافز الرئيس لربط أوثق بين كينيا وأوغندا، ومنذ عام ١٩٠٢ تمت إدارته من قبل إدارة مشتركة، وفي عام ١٩١١ تم إنشاء اتحاد بريدي بين كينيا وأوغندا[٧].

وتُعد السوق المشتركة The Common Market والتي هدفت لإنشاء اتحاد جمركي، إحدى الخطوات الأولى نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ فتم إنشاء اتحاد جمركي بين كينيا وأوغندا في عام ١٩١٧[٨].

لقد تزايدت الرغبة في تأسيس اتحاد شرقي أفريقيا بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ووقوع تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني (١٩٢٠–١٩٦١)، حيث تم فرض تعريفة خارجية مشتركة لدول شرقي أفريقيا في عام ١٩٢٢، كما تم دمج تنجانيقا للاتحاد الجمركي في عام ١٩٢٣. وفي العام نفسه بدأت التجارة الحرة بين كينيا وأوغندا وتنجانيقا في السلع المنتجة محليًا، وحرية حركة البضائع المستوردة[٩].

ازدادت الحماسة لمشروع اتحاد شرقي أفريقيا خلال فترة ولاية ليو ستينيت أميري Leo Amery. وزير الدولة البريطاني للمستعمرات (من نوفمبر ١٩٢٤ إلى يونيو ١٩٢٩)، حيث تم مناقشة مسألة الاتحاد في شرقي أفريقيا باستفاضة[١٠]؛ ولهذا الغرض تشكلت لجنة ملكية بريطانيةعام ١٩٢٥ برئاسة أورمسبي جور Ormsby-Gore وكيل وزارة الخارجية لشئون المستعمرات (الذي أصبح فيما بعد وزير الدولة للمستعمرات)، واثنين من أعضاء البرلمان البريطاني أحدهما ليبراليًا، والثاني من حزب العمال[١١]؛ للنظر في التدابير التي يمكن اتخاذها لتسريع التنمية الاقتصادية العامة في "المناطق التابعة لشرقي أفريقيا". لكن تقرير اللجنة رفض الاتحاد على أساس التفاوت في الوضع القانوني للوحدات، وأنظمة الاتصالات غير المتطورة، وانعدام الاتصال أو

السياسة المشتركة فيما يتعلق بالأمور الحيوية مثل التنمية المحلية والاقتصادات المتخلفة والمخاوف من الجاليات الآسيوية والأفريقية المنتشرة في كل مكان من كينيا خاصة في ظل سيطرة المستوطنين على أي شكل من أشكال الحكومة المركزية(١٢).

كما تلقت اللجنة مذكرة ضد الاتحاد من ملك وحكومة البوجندا Buganda(١٣)، وهذا يعني عداء البعض في شرقي أفريقيا لفكرة الاتحاد وعدم قناعتهم بها، فقد كانت معارضة البوجندا مدفوعة في المقام الأول بالنزعات القبلية والرغبة في الحفاظ على هيكل الحكم التقليدي(١٤)، وذلك لتعدد الملوك الوراثيين في مقاطعات بوجندا وأنكولي وتورو وبونيورو والإمارات الأصغر في أوغندا؛ وهذا من شأنه أن يقف حجر عثرة أمام مسألة الاتحاد. وكشفت مناقشات اللجنة كذلك، وجود معارضة للاتحاد في زنجبار، بالإضافة إلى احتجاجات الجماعات الهندية في شرقي أفريقيا ضد الاتحاد. كما ظهرت معارضة شديدة للاتحاد من السير دونالد كاميرون Donald Cameron، حاكم تنجانيقا (١٩٢٥- ١٩٣١)؛ لأنه كان يرى أن السكان الأصليين غير مؤهلين للفيدرالية، لأن الأشكال التقليدية للحكم الأفريقي لا تتماشى مع الفيدرالية التي تتطلب عددًا هائلاً من الموظفين الإداريين وهو أمر صعب تحقيقه آنذاك(١٥).

وبخلاف هذه المعارضة للاتحاد، أقر أعضاء اللجنة بأن أي محاولة لإنشاء اتحاد فيدرالي ستكون سابقة لأوانها؛ نظرًا للظروف الجغرافية وضعف شبكة المواصلات التي تمثل عقبة خطيرة أمام الاتحاد، هذا فضلًا عن أن الحكومة الفيدرالية ستكون مكلفة ومرهقة، وستؤدي إلى تأخير جميع شؤون الحكم المحلي التي تتطلب الرجوع إلى وزير الخارجية. علاوة على ذلك، فمن المرجح أن تعيين الحاكم العام وكبار الموظفين في شرقي أفريقيا سيقلل بشكل كبير من حجم المراسلات بين حكومات شرقي أفريقيا ووزارة المستعمرات(١٦).

واقترح أعضاء اللجنة، أنه يمكن تحقيق التنسيق والتعاون بين الوحدات السياسية في شرقي أفريقيا من خلال عقد مؤتمرات منتظمة لحكام شرقي أفريقيا وروديسيا الشمالية (زامبيا) ونياسالاند (مالاوي) والمقيم البريطاني في زنجبار(١٧). وينبغي التعامل مع مثل هذه المؤتمرات ببحث المسائل ذات الاهتمام المشترك لجميع المناطق، مثل السكان الأصليين، والإدارة، والاتصالات، والضرائب، وسياسة الأراضي، والعمل، وما إلى ذلك(١٨).

ويعد مؤتمر المحافظين The Governors' Conference أحد صور التعاون بين دول شرقي أفريقيا؛ فمن أجل المساعدة في تنسيق آليات التنمية الاقتصادية وتعزيزها، اعتمدت بريطانيا حتى عام ١٩٤٨ على نظام استشاري غير رسمي، حيث عُقدت مؤتمرات للمحافظين الثلاثة في كينيا واوغندا وتنجانيقا بشكل دوري للنظر في المسائل ذات الاهتمام المشترك وإبقاء قيد المراجعة حول كيفية تقديم الخدمات المشتركة في منطقة شرقي أفريقيا دون اتحاد رسمي(١٩).

قبل وزير المستعمرات، ليو أميري L. S. Amery (٦ نوفمبر ١٩٢٤– ٤يونيو ١٩٢٩) في عام ١٩٢٦، تقرير أورمسبي–جور الذي ينص على ضرورة عقد اجتماعات دورية لحكام شرقي أفريقيا. وكان الأمل أن تؤدي هذه الاجتماعات في نهاية المطاف إلى الرغبة في توحيد الجهود وتضافرها(٢٠). من ثم ظهر ما عرف بمؤتمر المحافظين والذي اعتمدته بريطانيا حتى عام ١٩٤٨ كنظام استشاري، بغرض تقديم الخدمات المشتركة في منطقة شرقي أفريقيا دون اتحاد رسمي(٢١).

تم عقد مؤتمر المحافظين لأول مرة من قبل وزير المستعمرات في عام ١٩٢٦، كهيئة استشارية بحتة تجمع حكام كينيا وتنجانيقا وأوغندا وروديسيا الشمالية ونياسالاند والمقيم البريطاني في زنجبار، برئاسة حاكم كينيا، لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك(٢٢).

وخلال الفترة من نهاية العشرينيات وطوال عقد الثلاثينيات، لم يجتمع المؤتمر أكثر من مرة واحدة سنويًا في مختلف العواصم الإقليمية، وناقش التعريفات الجمركية، وأسعار السكك الحديدية، وأنشطة البحث العلمي، وأنشأ وأدار عمل هيئات متنوعة مثل هيئة الأرصاد الجوية في شرقي أفريقيا، الإدارة الإحصائية للمؤتمر، ولجنة اللغات الإقليمية لشرقي أفريقيا (السواحيلية). ولكن باعتباره هيئة استشارية غير رسمية، دون صلاحيات تنفيذية أو تشريعية، ويسير بالتشاور والاتفاق، فإن المؤتمر لعب دورًا محدودا، خاصة وأن أي توصية بتشريع ما كان لا بد من إقراره من قبل المجالس التشريعية الإقليمية، حيث الضغوط المحلية والمخاوف وربما تؤدي الغيرة إلى عرقلة اتخاذ تدابير مفيدة لشرقي أفريقيا ككل(٢٣). ورغم ذلك شجعت بريطانيا الدول الثلاث خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات على إنشاء خدمات مشتركة، خاصة في مجال النقل والاتصالات الرئيسة،

والتي تم تشغيلها من قبل وكالات شبه حكومية في شرقي أفريقيا. وشملت هذه السكك الحديدية والموانئ في شرقي أفريقيا، والخطوط الجوية لشرقي أفريقيا، وبريد شرقي أفريقيا والاتصالات[٢٤].

ونتيجة للحرب العالمية الثانية زاد الحافز للنظر في وسائل أكثر فعالية لضمان التنسيق الوثيق بين السياسات والممارسات في المجالات الاقتصادية لإقليم شرقي أفريقيا؛ من أجل ترشيد إمداد المعدات العسكرية للقوات البريطانية والأفريقية التي تقاتل على حدود شرقي أفريقيا ولجعل المنطقة مكتفية ذاتيًا قدر الإمكان من المواد الغذائية والمواد المصنعة، خلال زمن الحرب. ولهذا أنشأت الحكومات الثلاث لمنطقة شرقي أفريقيا، من خلال مؤتمر المحافظين، عدداً من المجالس على أساس إقليمي للتعامل مع الإنتاج في زمن الحرب، والقوى العاملة، والإدارة الصناعية، واللاجئين، ومراقبة الأسعار، وتسريح المقاتلين. وأصبحت أمانة المؤتمر همزة الوصل الإدارية الرئيسة بين الحكومات وهذه المجالس، ونقطة الاتصال للتعاون العسكري والمدني. ومباشرة بعد وقف الأعمال العدائية، في ديسمبر ١٩٤٥، قامت الحكومة البريطانية، بالتشاور مع المحافظين لإصدار "مقترحات للإدارة المستقبلية للخدمات المشتركة بين الأقاليم في شرقي أفريقيا"[٢٥].

وبما أنه لم يكن هناك أي أساس دستوري دائم لتشغيل الخدمات المشتركة ولا توجد وسيلة فعالة لتأمين دعم الرأي العام بالنسبة لهم، ولا أي طريقة لسن تشريعات مشتركة باستثناء الإجراء المرهق المتمثل في تمرير مشاريع القوانين من خلال المجالس التشريعية الثلاثة؛ اقترح معالجة هذه العيوب من خلال إنشاء سلطة تنفيذية واحدة، تساعدها مجالس استشارية بين الأقاليم وتقدم المشورة من قبل جمعية تشريعية مركزية، تتمتع بسلطة إدارة بعض الخدمات المشتركة المحددة على أساس إقليمي. أوضحت الحكومة البريطانية أن هذه المقترحات لا تتضمن اتحادًا سياسيًا أوثق ولا اندماج حكومات شرقي أفريقيا التي ستستمر في الاتصال المباشر مع وزير الدولة للمستعمرات، وتحتفظ بدساتيرها الخاصة، وتظل مسؤولة عن الإدارة الأساسية. وخدمات الشرطة والصحة والتعليم والزراعة والصحة الحيوانية والغابات والعمل والإسكان والأشغال العامة وغيرها من الموضوعات الأخرى[٢٦].

ونتيجة لأن مؤتمر المحافظين لم يكن له أي أساس قانوني أو دستوري دائم لتشغيل الخدمات العامة، وكان يعمل من خلال حلقات نقاشية عامة غير ملزمة؛ ومن أجل تحسين الوضع،

أصدرت الحكومة البريطانية مقترحات منقحة في مارس ١٩٤٧، وفي ديسمبر من ذلك العام، صدر أمر تشكيل مجلس شرقي أفريقيا (**المفوضية العليا لشرقي أفريقيا The East African High Commission**)[٢٧] ليصبح ساري المفعول في اليوم الأول من يناير ١٩٤٨. وهكذا نشأت المفوضية العليا، والسلطة التنفيذية، والجمعية التشريعية المركزية، التي تستند إليها معظم مقترحات الاتحاد الفيدرالي التي نوقشت خلال عام ١٩٦٣، مستندة في ذلك لخبرتها البالغة أربعة عشر عامًا خلال الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦١، لكن الهيكل الأصلي ظل دون تغيير تقريبًا. اجتمعت المفوضية العليا، المكونة من حكام الأقاليم الثلاثة (وأحيانًا المقيم البريطاني في زنجبار)، في مؤتمر برئاسة حاكم كينيا، مرتين أو ثلاث مرات كل عام في عواصم مختلفة[٢٨].

وخلال الفترة المذكورة، أشرفت المفوضية العليا، من خلال أمانتها في نيروبي، على ما لا يقل عن ثلاثين مكتب وإدارة، بدءًا من الأمانة العامة نفسها، إلى إدارة الجمارك والضرائب، ومكتب الأدبيات وإدارة السكك الحديدية والموانئ، ومكتب شرقي أفريقيا في لندن، ومديرية الطيران المدني، ومجلس مصايد الأسماك في بحيرة فيكتوريا، وإدارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومجموعة متنوعة من هيئات البحث العلمي. وكان القائمون على إدارة هذه الخدمات بدون استثناء تقريبًا، بريطانيين، وكان الكثيرون منهم في آخر مراحل خدمتهم في حياتهم المهنية الطويلة في الخدمة الاستعمارية البريطانية سواء في أفريقيا أو في أي مكان آخر. لقد كانوا هم الذين أجروا البحث التفصيلي والمفاوضات اللازمة لدمج نظامي السكك الحديدية، وإنشاء الإدارة الإقليمية ذاتية التمويل للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، والإشراف على تطوير مؤسسة الخطوط الجوية، وإنشاء مجالس البحث المختلفة لتقديم المشورة بشأن تطوير الخدمات العلمية. وأضيفت إلى ذلك، في السنوات الأولى، مهمة تصفية العديد من المجالس في زمن الحرب ونقل المهام إلى هيئات جديدة أو منقحة. بصفتهم رؤساء أقسام، حضر هؤلاء الإداريون المؤتمرات الدولية والاجتماعات القارية والإقليمية، وواصلوا تنفيذ المشاريع التي تم الترتيب لها بموافقة بعض الحكومات، وخاصة الحكومة البريطانية التي قدمت منحًا سخية لخدمات البحث من مؤسسة التنمية الاستعمارية. وصناديق الرعاية الاجتماعية[٢٩].

وبحلول عام ١٩٦١، كانت هناك قناعة تامة في شرقي أفريقيا أن المفوضية العليا، ببنيتها "الاستعمارية"، لا يمكنها أن تلبي بشكل مرضٍ احتياجات وتطلعات البلدان التي ستستقل قريبًا. وأعربت تنجانيقا، التي اقتربت من الاستقلال في أواخر عام ١٩٦١، عن رغبتها في مواصلة مشاركتها في الخدمات المشتركة التي تقدمها المفوضية العليا بما يتوافق مع سيادتها. وخلال المحادثات التي عقدت في لندن في يونيو ١٩٦١ بشأن مستقبل المفوضية العليا، اتفق مندوبو الأقاليم الثلاثة والمفوضية العليا وبريطانيا، على أنه سيكون من مصلحة جميع الأقاليم الاستمرار في تقديم الخدمات المشتركة لشرقي أفريقيا، وأن تشارك الأقاليم الثلاثة كشركاء متساوين في السيطرة على منظمة جديدة، تعرف باسم منظمة الخدمات المشتركة لشرقي أفريقيا. تم إنشاء الهيئة الجديدة بموجب اتفاق وقع عليه ممثلو الحكومات الثلاث، التي أقرت مجالسها التشريعية مشاريع قوانين تهدف إلى إعطاء قوة القانون لشروطها، والتي دخلت حيز التنفيذ بعد استقلال تنجانيقا، في ٩ ديسمبر ١٩٦١[٣٠].

مع نهاية نوفمبر عام ١٩٦١ قدم روبرتسون تقريره حول الشريط الساحلي لكينيا وأهميته بالنسبة لموضوع تأسيس اتحاد شرقي أفريقيا، وأكد أنه أجرى محادثات مع سكان القطاع الساحلي، وأن الغالبية منهم يرحبون بتأسيس اتحاد شرقي أفريقيا، وأنه يعد الحل الأمثل لمشكلة الشريط الساحلي، فالتعامل مع هذا الشريط كقطاع فيدرالي أفضل بكثير من التعامل معه كجزء تابع لكل من كينيا أو زنجبار، وفي ظل الاتحاد سوف تتبدد مخاوف الأقليات[٣١]. ويعني هذا التقرير ترحيب كينيا بفكرة الاتحاد؛ لأنه يخدم مصالحها بشكل واضح. فما هو موقف كل من وأوغندا وتنجانيقا من فكرة الاتحاد قبيل حصولهم على الاستقلال؟

ثانيًا– موقف أوغندا وتنجانيقا من مشروع الاتحاد قبيل الاستقلال:

في الوقت الذي رحبت فيه كينيا بفكرة الاتحاد، كان هناك استياء متزايد في كل من أوغندا[٣٢] وتنجانيقا تجاه فكرة تأسيس الاتحاد قبيل حصولهما على الاستقلال مباشرة؛ لشعورهما بأن الاتحاد المزمع تأسيسه سوف يخدم مصالح كينيا التي يقطن بها الغالبية العظمى من المستوطنين البيض في شرقي أفريقيا، وذلك على حساب أوغندا وتنجانيقا. لا سيما وأن الخطوات التي اتخذت لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث لم تحقق العدالة بينهم، إذ تشير

الإحصاءات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي، والتجارة بين الأقاليم إلى اتساع فجوة التنمية داخل المنطقة لصالح كينيا. ويرجع ذلك، جزئيًا على الأقل، إلى تأثيرات السوق المشتركة وسياسات المفوضية العليا. علاوة على ذلك، فإن التعريفات الجمركية المرتفعة ساعدت في دعم الاقتصاد الكيني بقوامه الأكبر على حساب ارتفاع الأسعار في أوغندا، وتنجانيقا كما حرمتهما من إيرادات الرسوم المهمة، مع زيادة الكفاءة الصناعية الكينية. هذا بالإضافة إلى عدم وجود توزيع عادل لتلك العائدات؛ مما أثار كثيرًا من النقد والشكاوى تجاه هذه المسألة(٣٣). أيضًا أعرب شركاء كينيا في شرقي أفريقيا عن قلقهم؛ لأن اختيار نيروبي الكينية موقعًا لأمانة المفوضية العليا وللعديد من الخدمات المشتركة؛ لم يؤد إلى زيادة فرص العمل في كينيا فحسب، بل جعل المنظمة تهتم بشكل أكبر برفاهية الاقتصاد الكيني(٣٤).

وفضلًا عن هذا كانت منظمة السوق المشتركة نفسها مؤسسة اقتصادية أنشأتها القوى الاستعمارية لخدمة مصالح المستوطنين البيض في كينيا، رغم أنه كان من المفترض أن تكون خطوة أولى نحو التكامل السياسي والاقتصادي(٣٥)؛ لكن بعد بضع سنوات، أصبحت المنظمة موضع انتقادات متكررة، وأنه تم إنشاؤها خصيصًا لصالح المستوطنين الأوروبيين في كينيا. من ثم فإن تنظيم السوق المشتركة لم يكن مرضيًا، وبدلاً من دورها الوحدوي المتوقع، كانت وسيلة للخلاف. فبعد وقت قصير من تشكيلها اشتكى الأوغنديون في كثير من الأحيان أنهم لم يحصلوا على حصة عادلة من الأرباح المقدمة من تلك المنظمة(٣٦).

في ضوء تلك الانتقادات تم تعيين السير جيريمي رايسمان Sir Jeremy Raisman لرئاسة لجنة للتحقيق في الشكاوى في عام ١٩٦٠، وقد أوصى في تقريره، بإنشاء صندوق مشترك لتعويض أوغندا وتنجانيقا عن الإيرادات وعوائد التوظيف؛ نظرًا لأن هذين الإقليمين يخسران عادة من خلال تمركز موقع الصناعات الجديدة بالقرب من المنطقة الصناعية الموجودة آنذاك في كينيا(٣٧).

مما سبق يتضح أن البعض في أوغندا وتنجانيقا كانوا أقل حماسًا تجاه مشروع الاتحاد، لأنهم شعروا أنه سيعزز استفادة كينيا على حسابهما(٣٨). ورغم ذلك كان لنيريري Julius Nyerere

–قائد الحركة الوطنية في تنجانيقا– رؤية مختلفة حول مشروع الاتحاد، فقد دافع عنه كثيرًا؛ إذ كان يرى أن الاتحاد السياسي لدول شرقي أفريقيا قد ينجح في حل مشكلات التنمية في تللك الدول، والعمل على إذابة الفوارق الإقليمية وتحقيق تعاون أكبر(٣٩). وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٦٠، في مدينة مبالي في أوغندا، وخلال خطابه حول "الحرية والوحدة"، أصر نيريري على أن الاتحاد "يجب أن تكون إرادة وتصميمه وتنفيذه من قبل شعوب شرقي أفريقيا نفسها"، كما أكد نيريري أنه لا ينبغي لأي عناصر رجعية وإمبريالية أن تتدخل في تأسيس الاتحاد(٤٠)، وهذا يعني أن نيريري كان يؤمن بتأسيس الاتحاد ولكن شريطة أن يؤسس بفكر وتخطيط وتنفيذ أفريقي بعيدًا عن القوى الإمبريالية، وهذا تعليقًا على فشل فكرة الاتحاد خلال العهد الاستعماري.

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن فكرة تأسيس اتحاد شامل بالمعنى السياسي والاقتصادي قد فشلت تمامًا إبان العهد الاستعماري. ولكن حينما تصاعدت وتيرة الحركة الوطنية الأفريقية وبدأت بوادر الاستقلال تلوح في الأفق، أعادت بريطانيا من جديد طرح فكرة الاتحاد خلال مشاورات الاستقلال مع قادة التحرر الوطني في دول شرقي أفريقيا.

ثالثًا– بوادر استقلال دول شرقي أفريقيا، وسياسة بريطانيا إزاء مشروع الاتحاد:

ما إن ظهرت بوادر الاستقلال لدول شرقي أفريقيا، وقد أخذت بريطانيا تعيد النظر من جديد في موضوع اتحاد شرقي أفريقيا، وتحاول تشجيع قادة حركات التحرر الوطني في تلك الدول على تأسيس هذا الاتحاد. والسؤال الذي يفرض نفسه: إذا كان بعض الوطنيين الأفارقة قد رأى في الاتحادات الإقليمية فرصة لمواجهة أساليب الاستعمار سواء الجديد أم القديم، فلماذا كانت بريطانيا والقوى الإمبريالية الأخرى تشجع مثل هذه الاتحادات؟

المفارقة هنا، أنه في الوقت الذي رأى فيه بعض الأفارقة من السياسيين وقادة التحرر الوطني أن الوحدة الإقليمية تعد سبيلًا لمواجهة أساليب الاستعمار، فقد تصورت الدول الإمبريالية أن الاندماجات الفيدرالية لمستعمراتها السابقة وسيلة جيدة لتشتيت النزعة القومية المتصاعدة التي سادت في مناطق نفوذها ووصلت إلى ذروتها خلال حقبة الاستقلال، وبالتالي رأت القوى الإمبريالية أن الفيدرالية ستحافظ على استمرار مصالحها في مناطق نفوذها السابقة(٤١).

هكذا كان كل طرف ينظر إلى فكرة مشروع اتحاد شرقي أفريقيا من وجهة نظره بأنها تخدم مصالحه واستراتيجيته الخاصة، فالحركة الوطنية في دول شرقي أفريقيا كانت ترى في هذا الاتحاد وسيلة لمواجهة القوى الإمبريالية، بينما كانت بريطانيا ترى في قيام مثل هذا الاتحاد أنه سيحافظ على مناطق نفوذها ومصالحها في شرقي أفريقيا.

في ضوء ذلك؛ دارت المراسلات البريطانية حول إمكانية إنشاء الاتحاد قبيل انعقاد مؤتمر شرقي أفريقيا الذي عقد لبحث مستقبل شرقي أفريقيا في دار السلام في مارس من عام ١٩٦١، وقد دلت تلك المراسلات على وجود رغبة بريطانية قوية لتأسيس هذا الاتحاد وأن المسئولين البريطانيين كانوا على اتصال مع مسئولي مستعمرات شرقي أفريقيا التي ستنضم للاتحاد، وتفصح تلك المراسلات عن أن بريطانيا كانت تأمل في أن تأتي المطالبات بتأسيس الاتحاد من دول شرقي أفريقيا ذاتها، وأنه بناء على المبادرة الأفريقية بالعمل على تأسيس الاتحاد يأتي دور بريطانيا للمساعدة في وضع خطط إنشاء الاتحاد(٤٢).

ففي مؤتمر شرقي أفريقيا الذي عقد عام ١٩٦١ برعاية الإدارة الاستعمارية البريطانية، كان الموضوع الرئيس هو الاتحاد الذي شكل الهدف الرئيس للسياسة البريطانية في شرقي أفريقيا وقتئذٍ(٤٣). وقد رفضت وزارة المستعمرات البريطانية طلب نيريري بمنح الاستقلال لجميع دول شرقي أفريقيا في توقيتٍ واحد(٤٤)، وتم الاتفاق على وضع جداول زمنية لمنح الاستقلال لهذه الدول على أمل أن يتم إعلان تأسيس اتحاد شرقي أفريقيا بحلول عام ١٩٦٤. ففي ٩ ديسمبر ١٩٦١، أصبحت تنجانيقا مستقلة، واستقلت أوغندا في ٩ أكتوبر ١٩٦٢، وكينيا في ١٢ ديسمبر من العام نفسه، بينما حصلت زنجبار على استقلالها في ١٠ ديسمبر ١٩٦٣(٤٥).

تبين مما سبق أن بريطانيا قد وافقت على منح دول شرقي أفريقيا الاستقلال تباعًا في مقابل المضي نحو إقامة اتحاد شرقي أفريقيا، لكي تحقق مآربها الخاصة بامتصاص حماس الحركة الوطنية في شرقي أفريقيا، وأن تظل تلك الدول محافظة على علاقات التبعية مع بريطانيا بعد الاستقلال.

ولإقناع قادة شرقي أفريقيا بهذا الاتحاد وعدت بريطانيا في يناير من عام ١٩٦١، بتقديم المساعدات في هذا الشأن. ولا سيما المساعدة في النفقات الإضافية لإنشاء عاصمة اتحادية، وأن

المبلغ الذي سيتم إنفاقه على تلك العاصمة سيعتمد على الاتفاق الذي يمكن التوصل إليه بشأن اختيار موقع العاصمة. أيضًا تعهدت بريطانيا بالمساعدة في نفقات إنشاء الخدمات الاتحادية مثل مبنى الحاكم العام، والهيئة التشريعية الفيدرالية، والخزانة، والوزارة، والمحكمة العليا، وما إلى ذلك. وكان من المقترح أن يتم تمويل هذه التكاليف الإضافية لهذه الخدمات عن طريق مدخرات المفوضية السامية البريطانية في شرقي أفريقيا(٤٦).

ومع نهاية نوفمبر من عام ١٩٦٢ نوقش موضوع اتحاد شرقي أفريقيا في البرلمان البريطاني، وطالب بعض الأعضاء أن تولي حكومة صاحبة الجلالة أهمية كبيرة من أجل تحقيق هذا المشروع المهم ليس فقط لشرقي أفريقيا وإنما من الممكن توسعة الفكرة لتشمل وسط أفريقيا أيضًا. وأشار المتحمسون لفكرة الاتحاد أن جوليوس نيريري يرغب بشدة في استكمال الاتحاد، وأنه يجري مباحثات مؤخرًا في نيروبي مع ميلتون أوبوتي Apollo Milton Obote، رئيس وزراء أوغندا، لمناقشة هذه المسألة(٤٧).

في الوقت نفسه كان لدى قادة دول شرقي أفريقيا الرغبة في مواصلة التفاوض مع بريطانيا حول مشروع الاتحاد بهدف حصول دولهم على الاستقلال، إذ لم يشأ هؤلاء القادة التصريح علنًا برفض هذا المشروع خلال هذه المرحلة لئلا يعرقل مثل هذا الرفض الحصول على الاستقلال أو تأجيله.

ولذلك؛ ففي ٥ يونيو عام ١٩٦٣، أعلن رؤساء الوزراء جومو كينياتا Jomo Kenyatta، وميلتون أوبوتي Milton Obote والرئيس جوليوس نيريري Julius Nyerere خلال اجتماعهم في نيروبي، **عزمهم على تأسيس اتحاد شرقي أفريقيا** بحلول نهاية العام المذكور. وقد حرص الموقعون على التأكيد على معاناة دولهم من الماضي الاستعماري البريطاني الأليم(٤٨). وفي بيانهم في نيروبي، أعلنوا ذلك(٤٩): "إن اجتماعنا مدفوع بروح حركة عموم أفريقيا وليس بمصالح أنانية إقليمية ... نعتقد أن اتحاد شرقي أفريقيا يمكن أن يكون خطوة عملية نحو هدف وحدة عموم أفريقيا(٥٠)، ونحن نعتقد أن اتحاد شرقي أفريقيا يمكن أن يكون خطوة عملية نحو تحقيق هدف الوحدة الأفريقية. ونأمل أن يساعد عملنا في تسريع الجهود التي تبذل بالفعل من قبل إخواننا في جميع أنحاء القارة لتحقيق الوحدة الإفريقية، إننا نتقاسم ماضيًا مشتركًا، ونحن مقتنعون

بمصائرنا المشتركة. لدينا تاريخ وثقافة وعادات مشتركة تجعل وحدتنا منطقية وطبيعية، كما إن مستقبلنا مرتبط حتمًا ببعضه البعض، ويجب أن نبذل الجهود المشتركة لتحقيق تطلعات وآمال شعوبنا ومواجهة التحديات التي تنتظر دولنا الحرة. في القرن الماضي أمسكت أيادي الإمبريالية القارة بأكملها وفي هذا الجزء من أفريقيا وجدت شعوبنا نفسها قابعة تحت ما يُسمى "مجال النفوذ البريطاني". والآن أصبحنا كذلك مرة أخرى أحرارًا أو على وشك استعادة حريتنا، نعتقد أن الوقت قد حان لتعزيز وحدتنا ومنحها الأساس الدستوري"[٥١].

ولوضع مسودة دستور للاتحاد، تم إنشاء فريق عمل ضم ستة وزراء من الدول الثلاث واجتمع لأول مرة في يومي ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٣ في مدينة دار السلام. وخلال الاجتماعات الأولى لفريق العمل، في يوم ٢٩ يونيو من العام نفسه في كمبالا ويوم ١٣ يوليو في نيروبي، كانت الأحزاب متفائلة ومعتقدة أنها ستكون قادرة على صياغة الدستور بسرعة. ومع ذلك، في اجتماعهم الذي عقد في ٩ أغسطس في دار السلام، وصلت الخلافات بين الوفود إلى مستوى حرج. وفي عام ١٩٦٤، تعمقت هذه الخلافات، وكان آخر اجتماع لمجموعة العمل قد انعقد في مايو ١٩٦٤ في كمبالا[٥٢]؛ وهذا يعني أن فكرة الاتحاد واجهتها العديد من الصعوبات.

رابعًا– الصعوبات التي واجهت مشروع الاتحاد:

رغم استمرار قادة كينيا وأوغندا وتنجانيقا في التعبير عن التزامهم بفكرة الاتحاد السياسي حتى يونيو ١٩٦٣، إلا أنه كانت هناك بعض الصعوبات التي واجهتهم؛ مثل الافتقار إلى التخطيط المشترك والسياسة المالية المشتركة، والاختلافات في التوجهات السياسية، والخلافات الإدارية حول تكوين الهيئات المشتركة، والمواطنة الموحدة لكل سكان الإقليم، وقد حالت هذه الصعوبات دون تنفيذ هذا المشروع[٥٣].

كما كان لدى البعض مخاوف من أن يعزز الاتحاد نفوذ الدول الأكثر قوة وثراء على حساب جيرانها؛ فقد خشي السياسيون أن يؤدي الاتحاد إلى تقوية دولة ما على حساب دول أخرى، وخشي أبناء الدول الفقيرة من أنهم قد يخسرون حتى القليل الذي يملكونه؛ الأراضي في الريف،

وفرص العمل في المناطق الحضرية، فقد كانت كينيا في وضع أفضل بكثير من كل من أوغندا وتنجانيقا، ولا سيما أوغندا التي لا تمتلك سواحل تطل عليها(٥٤).

أما فيما يتعلق بمسألة المواطنة فكانت هناك مخاوف بشأنها، فإذا تم إنشاء اتحاد شرقي أفريقيا، فما هي طبيعة المواطنة الممنوحة لسكان الإقليم: عرقية أم إقليمية؟(٥٥)، هذا فضلًا عن مشكلة الانقسامات العرقية، فكيف يمكن للاتحاد مراعاة جميع العرقيات في الحقوق والواجبات؟(٥٦).

ومن بين المشاكل التي واجهت الاتحاد أيضًا أن منظمة الخدمات المشتركة لشرقي أفريقيا، لم يكن تشكيل هيئة إدارتها مرضيًا لجميع الأطراف؛ إذ كان يمثل كينيا في الهيئة وزيران، يحضران الاجتماعات بالتناوب، ومن ثم لم تُلْقِ هذه الهيئة بالًا للمقترحات التي تقدمت بها تنجانيقا وأوغندا، والتي كانت تطالب بإنشاء مناصب وزارية مركزية، يكون شاغلوها –الذين يشكلون ما يشبه الحكومة المركزية– مسؤولين أمام السلطة، ورؤساء الوزراء الثلاثة، والجمعية التشريعية المركزية(٥٧).

ومن الصعوبات كذلك أن كينيا حتى هذا الوقت (يونيو ١٩٦٣) لم تكن قد استقلت بعد، وكانت كل من تنجانيقا وأوغندا اللذين نفد صبرهما ينتظران نيل كينيا استقلالها لبحث مستقبل الاتحاد(٥٨).

وفضلًا عما سبق عانت كل حكومة إقليمية من مشاكلها الداخلية الخاصة، وتعرضت لضغوط متزايدة من مختلف المجموعات العرقية التي كانت تخشى على موقعها وتبحث عن مصالحها الخاصة في الاتحاد الفيدرالي. وينطبق هذا بشكل خاص على مملكة بوجندا التي تتمتع بعلاقة شبه فيدرالية خاصة مع حكومة أوغندا المركزية. وفي كينيا، كانت هناك خلافات بين الأحزاب السياسية التي كانت تستند إلى الدعم القبلي، وعانت تنجانيقا كذلك من الخلافات بين الأحزاب السياسية من جهة، وخلافات هذه الأحزاب مع الحكومة من جهة ثانية(٥٩).

خامسًا– الموقف الغاني من مشروع الاتحاد:

أعلنت غانا رفضها التام والصريح لفكرة الاتحاد؛ إذ لم يعترف نكروما بالتكامل الإقليمي المزمع تأسيسه في شرقي أفريقيا، لأنه يتعارض مع أفكاره حول الوحدة الإفريقية، لا سيما أنه أحد أبرز المنادين بتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية التي أنشئت في مايو ١٩٦٣ كمنظمة قارية تجمع كل الدول الأفريقية، وهي نفس الفترة التي شهدت الدعوة لتأسيس اتحاد شرقي أفريقيا. وقد عبرت غانا ورئيس وزرائها الدكتور نكروما عن رفضها لهذا المشروع من خلال عدة وسائل، يمكن إجمالها فيما يلي:

١– تصريحات كوامي نكروما المعارضة لمشروع اتحاد شرقي أفريقيا:

في كتابه "**أفريقيا يجب أن تتحد**"، تحدث عن مشروع اتحاد شرقي أفريقيا، ورأى أن أفريقيا تحتاج إلى دول وحدوية قوية قادرة على ممارسة سلطة مركزية وفي ذات الوقت تنسق مع نظيراتها من الدول الأفريقية وتتشارك معها في جهود إعادة البناء والتقدم؛ بهدف تحقيق التطور السريع والفعال إزاء الأضرار الجسيمة التي لحقت بأفريقيا نتيجة للإمبريالية والاستعمار، ومن هذا المنطلق رأى نكروما أيضًا أن فكرة الاتحادات الإقليمية في أفريقيا ليست سوى شكل من أشكال البلقنة على نطاق أوسع نسبيًا، ومن ثم فهي محفوفة بمخاطر كثيرة؛ منها خطر تطور الولاءات الإقليمية والقبلية إلى حالة من الصراعات الدائمة[٦٠]. كما عبر نكروما عن رفضه لمشروع اتحاد شرقي أفريقيا باتهامه للمشروع بأنه بمثابة مؤامرة استعمارية جديدة تهدف إلى إدامة الهيمنة الغربية في أفريقيا[٦١].

لقد قال نكروما كلمته المشهورة التي برر بها موقفه إزاء الاتحادات الإقليمية: " من طنجة أو القاهرة في الشمال إلى كيب تاون في الجنوب، من كيب جوردفوي في الشرقي إلى جزر كيب فيردي (الرأس الأخضر) في الغرب، أفريقيا واحدة وغير قابلة للتجزئة[٦٢].

كما أعلن نكروما في خطابه أمام البرلمان الغاني في ٢١ يونيو ١٩٦٣ بأن التجمعات الإقليمية من أي نوع تشكل تهديدًا خطيرًا لوحدة أفريقيا، وأن مثل هذه التجمعات لها مؤثرات

حاسمة قادرة على كسر قوى التلاحم والوحدة بين الأفارقة، وأنها مجرد سلعة سياسية ذات قيمة مشكوك فيها تسعى القوى الاستعمارية لبيعها إلى أفريقيا، في مقابل ضمان المستقبل الاقتصادي لأوروبا، ولن يتسنَّى للإمبرياليين والقوى الاستعمارية السابقة التأكد من الاحتفاظ بنفوذهم المتضائل بسرعة في أفريقيا إلا من خلال إثارة ورعاية التجمعات السياسية الإقليمية في أفريقيا. ولهذا السبب دعمت الحكومة البريطانية بشدة فكرة إنشاء اتحاد سياسي في شرقي أفريقيا، ومن المؤكد أن هذا يأتي في وقت يتعارض مع أهداف مؤتمر أديس أبابا الداعي إلى الوحدة الأفريقية الشاملة، ولكن كل هذه المناورات سوف تفشل(٦٣).

لقد شكك البعض في صدق نوايا نكروما، ومنهم المؤرخ التنزاني لورانس لوبالو Lupalo Lawrence اتهمه بزيف ادعاءاته تجاه مشروع اتحاد شرقي أفريقيا، وأن معارضته للمشروع حركها دافع الغيرة فقط، وتساءلوا بأنه إذا كانت معارضة نكروما لاتحاد شرقي أفريقيا لأنه يجزئ القارة ويؤدي إلى البلقنة، فلماذا قام نكروما نفسه قبل ذلك بتشكيل اتحاد إقليمي لغانا وغينيا ومالي (انضمت إليه غينيا عام ١٩٥٨، وانضمت مالي عام ١٩٦١) ولم ينظر إلى كل ذلك على أنه بلقنة لأفريقيا؟ وأجابوا عن هذا التساؤل بأن الاتحاد الذي شكله نكروما كان مصيره الفشل؛ ولذا بدأ في معارضة الاتحادات الإقليمية، مدعيًا أنها ليست أكثر من بلقنة القارة على نطاق واسع. وحينما بدا في الأفق أن محاولة تشكيل اتحاد شرقي أفريقيا قد تنجح، فإن نكروما لم يعجبه ذلك، وأنه أراد أن يكون الأول، لكنه فشل في محاولته الإقليمية لتشكيل اتحاد في غرب أفريقيا(٦٤).

لكن المتأمل في بنود ميثاق اتحاد غانا غينيا مالي الذي وافقت عليه الدول الثلاث في ٢٤ ديسمبر عام ١٩٦٠، سيجد أن نكروما لم يناقض نفسه، ولم يكن يسعَ لمجدٍ شخصي كما ذهبت الدعاية الإمبريالية، وإنما كان يسعى لوحدة كل القارة الأفريقية، فالواضح من خلال قراءة تلك البنود أن نكروما كان يسعى من خلال ذلك الاتحاد لدول غرب أفريقيا الثلاث إلى ضم المزيد من الدول الأفريقية تباعًا، وكان يهدف في بداية الأمر إلى ضم كل دول غربي أفريقيا سواء تلك التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني أم تلك التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، ثم بعد ذلك دعوة كل الدول الأفريقية للانضمام للاتحاد، ولهذا أطلق على ذلك الاتحاد اسم "اتحاد الدول

الأفريقية"، وتضمن ميثاق الاتحاد نصًا يتيح للدول أو الاتحادات الأفريقية الأخرى الانضمام لهذا الاتحاد(٦٥).

على أي حال؛ لم يكتف نكروما بمجرد تصريحاته المعارضة لفكرة الاتحاد، وإنما اتبع عدة وسائل أخرى عبر من خلالها عن رفضه التام ورفض بلاده لتلك الفكرة، وحاول إثناء قادة دول شرقي أفريقيا عن الموافقة على إتمام هذا المشروع، ومن هذه الوسائل، استخدام الصحف الغانية في الهجوم على مشروع الاتحاد، فقد تعرضت الجهود الرامية إلى إقامة اتحاد شرقي أفريقيا لهجوم شديد من قبل الصحف التي تسيطر عليها الحكومة في أكرا(٦٦).

٢– المعارضة الدبلوماسية الغانية للمشروع:

سارت تلك المعارضة الدبلوماسية الغانية عبر مسارين؛ أولهما: إرسال الدكتور نكروما بنفسه رسائل مباشرة إلى العديد من زعماء شرقي أفريقيا يسجل فيها عدم موافقته على الاتحاد ويحثهم على عدم المضي قدمًا فيه(٦٧)، وتمثل المسار الثاني في قيام المسئولين الدبلوماسيين الغانيين في شرقي أفريقيا بهجوم شديد اللهجة وغير مقيد ضد مشروع اتحاد شرقي أفريقيا، وفضلًا عن ذلك مارسوا ضغطًا سريًا على المسئولين الحكوميين في دول شرقي أفريقيا ضد المشروع، وإقناعهم بعدم جدواه(٦٨).

وفي ذات السياق أكدت التقارير الوثائقية البريطانية(٦٩) أن المفوضية العليا الغانية في أوغندا اتخذت خطوات لزيادة نفوذها هناك؛ للتأثير على فرص إنشاء اتحاد شرقي أفريقيا(٧٠). فقد عزز المفوض السامي الغاني في كمبالا ديفيد بوسومتوي–سام Mr. David Busumtwi-Sam، التأثير الغاني في شرقي أفريقيا، ولا سيما في أوغندا. لقد بذل جهودًا مضنية وناجحة لإقناع جناح الشباب في حزب المؤتمر الشعبي الأوغندي الحاكم، وكثيرًا ما مهد الطريق لظهور نكروما شخصيًا على منصات حزب مؤتمر الشعب الأوغندي، وظهر أيضًا في إحدى المناسبات مع الدكتور أوبوتي.

كما ذهبت المفوضية العليا الغانية في كمبالا للعمل على التسلل إلى الحركة النقابية الأوغندية. كانت هناك مجموعة منافسة تسمى اتحاد العمال الأوغندي في حالة احتضار فعليًا حتى قام مستر سام بتنشيطها، وبتأثيره تم إسناد رئاسة هذا الاتحاد إلى سيمي نيانزي .Semei Nyanzi، محاضر في الاقتصاد في جامعة ماكيريري، وعضو الجمعية التشريعية المركزية لشرقي أفريقيا، وله صلة قوية بالدكتور أوبوتي، الذي يعمل تحت توجيهاته، ويحظى بإعانات مالية كبيرة يقدمها مستر سام، ومن ثم تشرب الرؤية الغانية تمامًا.

وقادت المفوضية السامية الغانية في أوغندا حملة نشطة للغاية ضد اتحاد شرقي أفريقيا، ونجحت في اجتذاب بعض المسئولين الأوغنديين، ومنهم بول موانجا Paul Mwanga نائب رئيس حزب مؤتمر الشعب الأوغندي Uganda People's Congress (U.P.C)، الذي وصفته المراسلات البريطانية "بالعميل الغاني"، الذي كان هو رأس حربة هذا الهجوم في البرلمان.

كان مستر سام نشطًا في إقناع بعض الوزراء الأوغنديين بمعارضة الاتحاد، حيث دُعي وزير العمل الأوغندي جورج ماجيزي ,Mr, George Magezi، أحد أكثر الوزراء نفوذاً، إلى أكرا حيث تعرض لإقناع قوي، ووجدت هذه الحملة تأييدًا كبيرًا في أوغندا(٧١).

لم يتوقف النشاط الدبلوماسي الغاني داخل حدود أوغندا فقط، وإنما كانت هناك جهود أخرى في كينيا، وإن لم تلق هذه الجهود نفس النجاح الذي لاقته في أوغندا، وعمومًا فإنه نتيجة تلك الجهود فإن بعض النشطاء الكينيين الذين أصبحوا قادة حزب كانو KANU لجأوا إلى غانا، على سبيل المثال، بيتر كوينانج Mr Peter Koinange. كما ضاعف الغانيون جهودهم بدليل أن حكومة تنجانيقا، اتهمت المفوض السامي الغاني في كينيا بالقيام بحملة دعائية نشطة للغاية ضد اتحاد شرقي أفريقيا في كينيا. وكان أحد الأهداف الغانية المحددة في كينيا هو بث الكراهية والعداء ضد توم مبويا Tom Mboya أمين حزب كانو الكيني، الذي كان مؤيدًا للاتحاد، ومن ثم كان عرضة للهجوم الغاني، ووصفته الدعاية الغانية بأنه مخترق مدفوع الأجر للأمريكيين والبريطانيين أيضًا. وبالتالي قامت غانا بتجهيز منافس له ودعمه وهو أوجنجا أودينجا Oginga Odinga. وقد تمت مؤخرًا دعوة أودينجا لزيارة أكرا، وبينما كان أودينجا ذاهبًا

إلى أكرا لإقناع نكروما بالتخلي عن حملته ضد الاتحاد، لكن المفاجأة هي تحول أودينجا لتأييد آراء نكروما(٧٢).

٣– تقديم المساعدات المالية الغانية لدول الاتحاد:

نجحت الدبلوماسية الغانية في التأثير على بعض المسئولين الأوغنديين بمعارضة فكرة الاتحاد ورفضها، وظهر ذلك جليًا من خلال رفض عدد من أعضاء البرلمان الأوغندي للمشروع، متأثرين بآراء الدكتور نكروما، بل وقام هؤلاء المسئولون بمهاجمة المشروع. كما عارض أوداكا Odaka، نائب وزير الخارجية الأوغندي فكرة المشروع، وصرح بأن ممثل دولة قوية في كمبالا (يقصد غانا) أبلغه أن حكومته ستوفر لأوغندا مساعدات مالية تزيد بعشرة أضعاف عما تمت مناقشته من قبل إذا انضمت إلى الاتحاد(٧٣).

وفي الواقع فإن هذا النهج ليس بغريب على غانا التي رغم كونها دولة حديثة الاستقلال وإمكاناتها الاقتصادية محدودة، فإنها أخذت على عاتقها مسئولية إعانة الدول الأفريقية الأكثر احتياجًا حتى لا تقع فريسة لمخطط التبعية للمستعمر غداة الاستقلال مباشرة. وأمثلة ذلك الدعم الذي قدمته غانا للحزب الأفروشيرازي The Afro-Shirazi Party (ASP)، المعارض في زنجبار منذ عام ١٩٦١. فوفقًا لأحد التقارير أرسل مكتب الشؤون الأفريقية الغاني مساعدة مالية لهذا الحزب بلغت ستة آلاف جنيهًا إسترلينيًا(٧٤). كما قدمت غانا دعمها لكل من غينيا، ومالي، إذ ساعدت غينيا بقرضٍ قيمته خمسة ملايين جنيهًا إسترلينيًا خلال عامي ١٩٥٩، ١٩٦١، كما منحت قرضًا مماثلًا لمالي قيمته خمسة ملايين جنيهًا إسترلينيًا أيضًا في مطلع عام ١٩٦١، وكان هدف هذه القروض إنقاذ اقتصاد غينيا ومالي من التراجع، والحفاظ على استقلالهما السياسي ومحاولة إبعادهما عن الوقوع في مخطط التبعية لقوى الاستعمار القديم(٧٥).

وتفصح مراسلات المفوض السامي البريطاني في أوغندا، إلى وزير الدولة لعلاقات الكومنولث عن اتهامه لنكروما بأنه قدم مساعدات مالية لبعض المسئولين الأوغنديين لمعارضة مشروع الاتحاد، ونشر آراء نكروما؛ على سبيل المثال بول موانجا، نائب رئيس حزب مؤتمر الشعب الأوغندي، الذي تحدث على هذا المنوال في الجمعية العمومية للحزب يوم ١٢ يوليو ١٩٦٣(٧٦). فقد كان

موانجا على صلة قوية بنكروما وبالمفوض السامي الغاني في أوغندا، وأصبح محررًا لإحدى الصحف التي ظهرت في كمبالا وكانت تتلقى دعمها المعنوي والمادي من المفوض السامي لغانا، وهذه الصحيفة هي صحيفة "الطيار الأفريقي The African Pilot"، وكانت تصدر أسبوعيًا باللغتين اللوجندية والإنجليزية، واقتصر محتواها على مدح غانا والإساءة إلى بريطانيا(٧٧).

كما ضاعف الغانيون جهودهم بدليل أن مستر سام. المفوض الغاني في نيروبي أيضًا، كان يوزع المساعدات المالية في كينيا(٧٨).

أما في تنجانيقا فقد أفادت التقارير الواردة من دار السلام أن غانا تشن هناك، من خلال المساعدات المالية والدعاية، حملة غاضبة ضد اتحاد شرقي أفريقيا، ولهذا استاءت سلطات تنجانيقا من تلك المساعي الغانية(٧٩).

سادسًا– رؤية بعض الدول الأفريقية للموقف الغاني:

بالنسبة **لرؤية دول اتحاد شرقي أفريقيا تجاه الموقف الغاني،** يمكن القول بأن الحملة الغانية كانت أكثر نشاطًا وفعالية وتركت تأثيرًا واضحًا في أوغندا، فقد ردد العديد من أعضاء البرلمان هناك آراء الدكتور نكروما وهاجموا قضية الاتحاد كما سبق القول، كما إن أوداكا، نائب وزير الخارجية الأوغندي(٨٠) قال صراحة متأثرًا بالموقف الغاني تجاه الاتحاد: "آمل ألا نرى استعمارًا جديدًا من هذا النوع يتدلى علينا عن طيب خاطر... سأقول لهم إن أوغندا مستعدة تمامًا للاستمرار في الفقر لكننا لن نبيع أنفسنا لأي بلد". وفي السياق ذاته أفاد وزير الإسكان والعمل، ماجيزي Magezi، أنه تأثر بالأدلة الموجودة في ملفات العلاقات الخارجية والتي تفيد بأن السفارات الغربية "كانت مهتمة باتحادنا المباشر أكثر من اهتمامنا حتى نحن"(٨١).

أفصحت الوثائق البريطانية عن أن معارضة أوغندا للاتحاد كانت نتيجة للتأثير الغاني، وتمثلت اعتراضات أوغندا حول مشروع الاتحاد فيما يلي: اللغة الرسمية، وموقع العاصمة، وفرص العمل للأوغنديين. وتؤكد تلك الوثائق أيضًا قناعة أوبوتي بآراء نكروما، وأنه قد يميل إلى استخدام الحجة

التي يروج لها الدكتور نكروما؛ بأنه لا يمكن التوفيق بين أي تجمعات إقليمية، بل الوحدة القارية الكاملة(٨٢).

في ضوء ذلك وخلال افتتاح جلسات البرلمان الأوغندي في ٤ نوفمبر ١٩٦٣ أعلن أوبوتي صراحة بأسلوب لا لبس فيه، أن أوغندا ليست مستعدة لدخول اتحاد شرقي أفريقيا، ولكنها ستتعاون بشكل كامل مع منظمة الخدمات المشتركة لشرقي أفريقيا The East African Common Services Organization (EACSO)(٨٣). وقد أعلن أوبوتي في خطابه بأن اتحاد شرقي أفريقيا سيكون مخالفًا لميثاق أديس أبابا، ومن المفترض أن تكون أديس أبابا قد ألغت التجمعات القائمة في أفريقيا، والتي كانت الدار البيضاء ومونروفيا أشهرها، ويرى أوبوتي أن إنشاء اتحاد شرقي أفريقيا سيكون بمثابة خيانة لأهداف أديس أبابا من خلال إنشاء كتلة جديدة. وبهذا فإن أوبوتي قد توافق مع نكروما في رؤيته حول الاتحاد(٨٤).

أما أخطر عقبة ألقاها أوبوتي في وجه مشروع الاتحاد فهي اقتراحه بألا يقتصر الأمر على بلدان شرقي أفريقيا الأربعة، بل ينبغي أن يشمل البلدان المجاورة الأخرى في شرقي ووسط أفريقيا أيضًا بحجة تحقيق التقدم المنشود لهذه البلدان. من الواضح أن فكرة الاتحاد الأكبر المشار إليها هذه غير عملية. سيكون من المستحيل جذب إثيوبيا لهذا الاتحاد المزعوم وهي بمثابة إمبراطورية مستقلة بذاتها في شرقي أفريقيا، كما إنه من المستحيل للصومال وإثيوبيا، وهما في حالة حرب عمليًا مع بعضهما البعض في تلك الأثناء، أن يأملا في الاتحاد في أي مستقبل قريب. كما إنه من غير المرجح أن ترغب الكونغو في الانضمام لهذا الاتحاد في ظل حالة الفوضى التي تعاني منها في ذلك الوقت. وعلى ذلك فإن مثل هذا الاتحاد الواسع لن يكون مرغوبًا فيه. إنه مجرد عذر صريح من جانب أوبوتي، وبجعله شرطًا مسبقًا للاتحاد، فإنه يعبر فقط عن عزمه على عدم دخول الاتحاد(٨٥).

على أي حال؛ نوقشت مجموعة متنوعة من الدوافع الخفية وراء الاهتمام الكبير بمشروع الاتحاد في المناقشات البرلمانية الأوغندية، منها أن الاتحاد الفيدرالي سيوفر سوقًا كبيرة للرأسماليين الغربيين، وسيكون قاعدة يمكن لعملاء الاستعمار الجديد أن يعملوا منها، وسيخلق كيانًا اقتصاديًا

أصغر ومن ثم لا يمكنه دعم الصناعات الأفريقية التي قد تنافس الشركات البريطانية والأمريكية، كما إن هذا الاتحاد الإقليمي قد يحبط قيام اتحاد أوسع وأكثر قوة؛ استنادًا لرؤية الدكتور نكروما صراحةً بوجوب رفض اتحاد شرقي أفريقيا لأنه قد يؤخر إنشاء حكومة أفريقية واسعة النطاق(٨٦).

أما بالنسبة لتنجانيقا فقد كان هناك دعم للاتحاد لدى كل من الدكتور نيريري وغيره من الوزراء البارزين في تنجانيقا(٨٧). لكن كانت حماسة نيريري وتأييده لمشروع الاتحاد سببًا في بعض المعارضة لسياساته في الداخل أو على الأقل داخل حزبه. فقد كانت رؤيته للمشروع السياسي لاتحاد شرقي أفريقيا، الذي كرس له نيريري شخصيًا منذ بداية حياته السياسية، هي التي تسببت في أول صدع كبير بين حزب تنجانيقا الوطني الأفريقي تانو The Tanganyika African National Union (TANU)، وحزب اتحاد العمل في تنجانيقا Tanganyika Federation of Labor (TFL)؛ لأن حرص نيريري على مواصلة التعاون الإقليمي هدد بتأجيل استقلال تنجانيقا. ولهذا السبب، واجه نيريري الكثير من الانتقادات وتضرر موقفه أكثر فأكثر بسبب اتصاله الوثيق في حوالي عام ١٩٦٠ مع الإدارة الاستعمارية البريطانية للتفاوض حول مستقبل البلاد(٨٨).

وفي ظل تلك الصعوبات التي اعترضت طريق نيريري، فقد غضب بشدة من موقف كوامي نكروما تجاه الاتحاد؛ ولهذا فإنه –في إشارة واضحة إلى نكروما– صرح علانية في مؤتمر صحفي في نيروبي في يونيو ١٩٦٣ قائلًا: اجتمعا لمناقشة تشكيل الاتحاد، ويجب علينا أن نرفض بعض الادعاءات التي قدمت من خارج شرقي أفريقيا. لقد سمعنا بالفعل الحجة الغريبة القائلة بأن استمرار "بلقنة" شرقي أفريقيا سوف يكون بطريقة أو بأخرى ضد مساعي الوحدة الأفريقية... هذه محاولات لتبرير السخافة"(٨٩).

لقد أدى تدخل نكروما بقوة في موضوع الاتحاد إلى غضب نيريري الذي كتب لنكروما خطابًا غاضبًا بهذا الخصوص في السادس من أغسطس عام ١٩٦٣. ويرى المؤرخ التنزاني لورانس لوبالو أن تدخل نكروما في شرقي أفريقيا لإحباط محاولة نيريري لتشكيل اتحاد شرقي أفريقيا أحد أكبر الأخطاء في حياته السياسية، كما يرى لوبالو أن نكروما كان مصرًا على تقويض الزعماء الأفارقة الآخرين الذين لم يتفقوا مع رؤيته، وأنه بالرغم من عدم معرفته سوى القليل عن شرقي

أفريقيا، إلا أنه سعى بحماسٍ شديد لعرقلة اتحاد شرقي أفريقيا الذي اقترحه نيريري[٩٠]؛ لأنه أراد أن يكون القائد لكل المبادرات الإقليمية، فقد رعى بنفسه اتحاد غرب أفريقيا المشابه لاتحاد شرقي أفريقيا المقترح، وطالما كان هو قائد المشروع لم تكن هناك مشكلة، لأنه سعى لأن يكون الشخصية المهيمنة في كل مبادرة إقليمية، لدرجة أن البعض شبهه بجوزيف ستالين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي من ٦ مايو ١٩٤١ إلى ١٥ مارس ١٩٥٣. وكانت الفكرة المحتملة هي أنه إذا قررت كل تلك التجمعات الإقليمية الاتحاد في حكومة قارية واحدة، فلن يكون أي فرد في وضع يسمح له بالتنافس مع الزعيم الغاني ليكون أول رئيس لها. ولهذا السبب لم يستطع نكروما أن يثق في نيريري الذي كان مستقلًا تمامًا ولم يكن مستعدًا لأن يصبح ذراع نكروما الإقليمي في شرقي أفريقيا[٩١].

أما كينيا فلم تقنع برؤية نكروما، وقد عبر عن ذلك جومو كينياتا Kenyatta, Jomo رئيس حزب الاتحاد الوطني الأفريقي (كانو)، ورئيس الحكومة المؤقتة في كينيا، حيث أكد في ٣١ يوليو عام ١٩٦٣، على الحاجة إلى تأسيس الاتحاد عندما قال: "إن مسألة الاتحاد هذه ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا هنا في شرقي أفريقيا. لا نريد أن ننفصل عن إخوتنا بفعل الحدود المصطنعة التي تم إنشاؤها في زمن الاستعمار... نريد أن نتحرك نحو وحدة شعوب شرقي أفريقيا بشكل جيد، ومع آليتنا الإدارية المجهزة للمهمة العظيمة التي تنتظرنا"[٩٢].

في ضوء التوافق التنجانيقي الكيني حول ضرورة تأسيس اتحاد شرقي أفريقيا وعدم قناعتهما برؤية نكروما الرافضة للاتحاد، أعربت مراسلات المسئولين البريطانيين عن أملهم في أن تجتمع كينيا وتنجانيقا وتتفقان على استكمال الاتحاد مع استبعاد أوغندا[٩٣].

لكن تبين أن حماسة كينياتا للاتحاد كان وراؤها هدف آخر وهو تسريع استقلال كينيا، فقد مارس كينياتا وتوم مبويا، وأوبوتي، ضغوطًا كبيرة على بريطانيا من أجل نيل كينيا لاستقلالها، وقد استخدموا مسألة اتحاد شرقي أفريقيا كورقة ضغط على بريطانيا لمنح كينيا استقلالها على وجه السرعة مستغلين الرغبة البريطانية في تأسيس الاتحاد، وبالفعل استجابت بريطانيا، وكانت أحد أهم مكاسب فكرة الاتحاد هو نيل كينيا لاستقلالها في ١٢ ديسمبر ١٩٦٣[٩٤].

وقد أكد كينياتا ذلك صراحة حينما صرح في ٢ أغسطس عام ١٩٦٤ بأن إعلان اتحاد شرقي أفريقيا كان الهدف منه إغراء الحكومة البريطانية لإنهاء استعمارها لكينيا(٩٥). وبالنسبة لبريطانيا فقد عدَّت تلك المشاورات دلالة على أن فكرة الاتحاد كانت مسعىً أفريقيا وأن الحكومة البريطانية لا تقف وراءها، وقد عبرت الوثائق المراسلات السرية البريطانية عن ذلك، وأكدت أنه من المهم أن يظهر للجميع –وخاصة هيئة الأمم المتحدة– هذا الانطباع بأن فكرة الاتحاد ليست هدفًا بريطانيًا وإنما أفريقيا(٩٦). لكن نيريري رد على هذا التصريح في أغسطس أيضًا وقال إنه "وقع على إعلان نيروبي بكل صدق معتقدًا أن الاتحاد كان مطلبًا حقيقيًا"(٩٧).

أما عن **رؤية بعض الدول الأفريقية الأخرى تجاه الموقف الغاني**، فيمكن القول بأن الرؤية الأفريقية تجاه الموقف الغاني أو تجاه مشروع اتحاد شرقي أفريقيا عامة، قد تباينت بين مؤيد للمشروع ومعارض له، وفي الواقع فإن المؤيدين للفكرة كانوا أكثر من رافضيها، أي أن معارضي رؤية نكروما كانوا أكثر من المتفقين معها، فمن الواضح أن توجهات نكروما باتجاه الوحدة الأفريقية الشاملة والعاجلة لم تجد صدىً واسعًا في الأوساط الأفريقية(٩٨).

وبالنسبة لأبرز معارضي الموقف الغاني، فقد جاءت المعارضة الرئيسة من نيجيريا ولا سيما من آكو آدجي Ako Adjei وزير الخارجية، ومن يوسف سيول Yusuf Sewell رئيس الوفد النيجيري في مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٣، اللذان هاجما نكروما واعتبروا آرائه فيها مغالاة شديدة وغير واقعية(٩٩)، لقد كانت نيجيريا من الدول الرئيسة التي عارضت مشروع نكروما وتبين ذلك من الكلمة التي ألقاها رئيس وزرائها أبو بكر تافاوا باليوا Abubakar Tafawa Balewa حيث عبر عن رؤية بلاده لوحدة أفريقية تختلف عن رؤية نكروما تمامًا وتمثلت الرؤية النيجيرية في أن يكون الاتحاد الأفريقي مشروعًا فضفاضًا لا يحد من سلطة كل دولة وسيادتها بداخله(١٠٠). كما أعرب فولبرت يولو Fulbert Youlou رئيس وزراء جمهورية الكونغو برازافيل في المؤتمر نفسه عن عدم قناعته بفكرة الاتحاد الأفريقي التي ينادي بها نكروما، ورأى صعوبة تحقيقها في ظل كثرة عدد الدول الأفريقية والاختلاف والتنوع فيما بينها(١٠١). أيضًا رفض فليبر تسرانانا Philibert Tsiranana رئيس جمهورية مدغشقر فكرة الوحدة مطلقًا سواء الإقليمية أم الوحدة الأفريقية الشاملة التي يدعو لها نكروما؛ لأنها في نظره تنتقص من سيادة الدولة

الأفريقية[١٠٢]. كما وقف رئيس وزراء السنغال ليوبولد سنجور Léopold Sédar Senghor ضد فكرة نكروما، خشية أن يتسبب الاتحاد الأفريقي الشامل في إيجاد المشاكل بين الدول الأفريقية واقترح تشكيل اتحادات إقليمية تتعاون مع بعضها البعض، ورحب بتأسيس ثلاثة اتحادات إقليمية في الشرقي والغرب والشمال، إلى أن يتم تحرير جنوب القارة. وقد أيد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبةHabib Bourguiba رأي سنجور، مؤكدًا أن هناك نية لتأسيس اتحاد المغرب العربي في شمال أفريقيا[١٠٣].

وبالنسبة لموقف مصر فقد عبر عنه الرئيس جمال عبد الناصر Gamal Abdel Nasser، والذي بالرغم من تعاطفه مع مشروع نكروما وتأييده له إلا أنه أدرك من خلال الاجتماع التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية أن مثل هذا المشروع سيكون باعثًا على الفرقة بين الدول الأفريقية، وأدرك رفض الدول الأفريقية للمشروع الذي سيكون مثار خلاف بين الدول الأفريقية ولا سيما بين غانا ونيجيريا. وأكد عبد الناصر أنه لابد ألا يقف الأمر عند حد الشعارات الحماسية وإنما يجب أن تكون هناك خطة عمل توحد الأفارقة حتى وإن كانت مجرد اجتماعات دورية للتباحث في الشأن الأفريقي، ولابد من وحدة الهدف قبل وحدة الصف[١٠٤].

وفي ضوء ما سبق يتضح أن موافقة غالبية هؤلاء الزعماء على فكرة اتحاد شرقي أفريقيا؛ يرجع إلى عدم قناعتهم برؤية نكروما الخاصة بإنشاء اتحاد أفريقي يشمل كل الدول الأفريقية، وفي الوقت نفسه رأوا أن فكرة التجمعات الإقليمية الصغيرة سواء اتحاد شرقي أفريقيا أم غيره فكرة طيبة تسهم في نهضة أفريقيا وتوحيد سياساتها وقدراتها الاقتصادية، وتكاتفها عسكريًا ولو بشكل جزئي. وفضلًا عن هذا فإن الدول المؤيدة لقيام اتحاد شرقي أفريقيا، والرافضة لمشروع الولايات المتحدة الأفريقية كانت تخشى من سيطرة قادة الدول الثورية على الدول الأخرى داخل الولايات المتحدة الأفريقية.

أما مؤيدو الموقف الغاني الرافض لاتحاد شرقي أفريقيا، والمطالب بوحدة قارية شاملة، فكان على رأسهم غينيا كوناكري، فقد آمن سيكوتوري رئيس الوزراء الغيني بنفس المبادئ التي آمن بها نكروما فكان ينادي بوحدة أفريقيا ككل، وكان الزعيم الأفريقي الوحيد الذي عارض استفتاء

ديجول الذي كان يهدف لاستمرار ربط المستعمرات الفرنسية الأفريقية بفرنسا اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا، فقاطعته فرنسا، ولكنه أصر على بناء دولته في ظل ظروف صعبة. ولذا فإنه أيد فكرة نكروما في اجتماع أديس أبابا وأعرب عن أمله في وحدة أفريقية شاملة(١٠٥). كما اتفق مع نكروما أيضًا الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا، الذي آمن بالوحدة الأفريقية الشاملة، وطالب بضرورة معالجة الموضوع بعيدًا عن المصالح الشخصية(١٠٦).

سابعًا– الرؤية البريطانية للموقف الغاني إزاء مشروع الاتحاد:

تمخضت الرؤية البريطانية عن اتهام صريح لكوامي نكروما بأنه عارض اتحاد شرقي أفريقيا لأغراض شخصية تتعلق بأطماعه في توحيد أفريقيا كلها تحت زعامته هو(١٠٧)؛ ولذا أراد تقويض أي تجمع كبير سيكون له قوة جاذبية تفوق تلك التي تتمتع بها غانا، ولهذا فإن الحملة العنيفة التي شنها نكروما ضد اتحاد شرقي أفريقيا تقع في نفس السياق؛ ذلك أن اتحادًا حقيقيًا لشرقي أفريقيا، برئاسة شخصية عظيمة مثل كينياتا، ويضم شخصيات قيادية مثل توم مبويا وجوليوس نيريري. اللذين كانا من الأعداء الشخصيين لنكروما ومن ثم فمن خلال دورهما المؤثر، سيكونان أخطر منافس وعقبة أمام حلم نكروما "السخيف!!" في توحيد أفريقيا بأكملها تحت حكمه(١٠٨).

ويرى مستر كول Cole القائم بأعمال المفوض السامي البريطاني في غانا أن أطماع نكروما الشخصية هي التي دفعته لمهاجمة أي اتحاد إقليمي في أفريقيا، بدليل هجماته المستمرة على الاتحاد الأفريقي والملجاشي "L'Union Africaine et Malgache "UAM(١٠٩)، الذي أنشئ في ١٢ سبتمبر عام ١٩٦١ لتعزيز التعاون بين الدول المستقلة حديثًا في أفريقيا الناطقة بالفرنسية(١١٠). وأيضًا الجهود غير العادية التي بذلها نكروما للقضاء على مشروع اتحاد شرقي أفريقيا(١١١).

لقد تساءل مستر كول حول دوافع نكروما في رفض اتحاد شرقي أفريقيا وحقيقة دعواه لإنشاء اتحاد قاري شامل: هل نكروما رجل دولة مثالي يسعى من خلال العدالة والنزاهة فقط إلى جلب الحرية والوحدة الحقيقية لشعوب أفريقيا؟ أم إنه مجرد باحث عديم الضمير عن السلطة؟ أم أن "التحرير" في نظر نكروما لا يعني سوى استبدال حكم القادة الأفارقة بـ "الوحدة" وهيمنة غانا

على كل أفريقيا؟ استبعد كول مفهوم رجل الدولة المثالي، ورأى أن نكروما لا يهتم في الأساس بالحرية، بل بالسلطة، وهو يرى نفسه حقًا أنه أبراهام لنكولن الإفريقي(١١٢).

وتدور الرؤية البريطانية أيضًا حول وقوع نكروما تحت تأثير الشيوعية وكراهيته لكل ما هو غربي ومناهضته لبريطانيا في كثير من المواقف، ومن ثم فإن حملته ضد اتحاد شرقي أفريقيا ما هي إلا تنسيق غاني شيوعي للثأر من القوى الغربية(١١٣). ومن خلال إثارة نكروما للخلافات والاضطرابات في شرقي أفريقيا خاصة وأفريقيا بوجهٍ عام، فإنه يعطي كثيرًا من الفرص للتغلغل الشيوعي(١١٤).

ويتعلق بهذا الجانب اتهام بريطانيا لنكروما بمعاداته لكل ما هو غربي وكل ما هو بريطاني، فهو يدعم أي قضية معادية لبريطانيا، بغض النظر عما إذا كانت تتعلق بأفريقيا أم لا، على سبيل المثال، قدمت الدعاية الغانية التي وزعها مستر سام في كمبالا دعمها القوي للموقف الإندونيسي في النزاع ضد ماليزيا(١١٥)، ومن ذلك أيضًا انتقاد نكروما للسياسة البريطانية تجاه روديسيا الجنوبية وما عانته من عنصرية بغيضة نتيجة حكم البيض لها(١١٦).

ثم تتطرق الرؤية البريطانية لتقديم تصور حول مدى التأثير الغاني على مسألة اتحاد شرقي أفريقيا، وقد تناقضت تلك الرؤية حول قوة التأثير الغاني على مشروع الاتحاد تحديدًا وعلى شرقي أفريقيا بوجهٍ عام(١١٧). فقد رأى هانت Hunt المفوض السامي البريطاني في أوغندا أن أفكار نكروما لم تنجح في التأثير في شرقي أفريقيا باستثناء أوغندا حيث نجح في استقطاب بعض الأوغنديين، وهي "اختراقات مدفوعة الأجر"، وبخلاف ذلك فإن أفكار نكروما لا تحظى بدعم كبير بين معظم السياسيين الأوغنديين لأنهم محافظون ولا يرغبون في اتباع خط نكروما، كما إن الشباب الثوريين في أوغندا، والذين من المتوقع عادة أن يتبعوا الخط الغاني، متحمسون لفكرة الاتحاد. كما رجح هانت أن أوبوتي لا يدين بأي ولاء فكري لنكروما، وإنما يعده نموذجًا يجب تقليده وليس قائدًا يجب اتباعه. ولكن إذا تم اتخاذ القرار بالإبقاء على أوغندا خارج الاتحاد، وإذا رأى أوبوتي أنه لن يكون كافيًا أن يبني رفضه على أساس محافظته فقط على مكاسبه والمكاسب الأوغندية عامة، فعندئذ هناك خطر من أنه قد يتمسك باسم نكروما ومذهبه باعتبارهما أفضل

درع يدافع به عن نفسه ضد منتقديه المتطرفين، وإذا فعل ذلك، فسوف يكون دافعًا لإلقاء اللوم على بريطانيا[١١٨]، على اعتبار أن أفكار نكروما تدور حول محاربة قوى الاستعمار القديم والجديد، والوقوف لخططها وأساليبها بالمرصاد.

لقد ناقض هانت نفسه حينما أكد في مراسلة أخرى أن نفوذ غانا تزايد إلى حدٍ بعيد في شرقي أفريقيا. ومن الأمثلة على ذلك معارضة نكروما لاتحاد شرقي أفريقيا، وتتنوع أساليبه من الدعاية إلى التخريب بكافة أنواعه، ويكون هذا التأثير أقوى بين الشباب، وقد تم تعزيز هذا النفوذ الغاني بدلاً من تقليصه بفضل مؤتمر أديس أبابا الأخير. في ضوء ذلك انتهى هانت إلى إن نكروما يضر بالمصالح البريطانية[١١٩]، واعترف بأن نكروما من خلال مهاجمته لاتحاد شرقي أفريقيا، فإنه "يحبط مشروعًا نعلق عليه قيمة سياسية واقتصادية"[١٢٠].

وتنتهي الرؤية البريطانية بالإقرار بأن أفكار نكروما رغم عدم اتفاق البعض معها؛ كان لها تأثيرها على الكثيرين، حتى إن مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٣، والذي تأسست بمقتضاه منظمة الوحدة الأفريقية، وعده البعض بمثابة هزيمة لنكروما الذي جاء إلى هناك للمطالبة بوحدة قارية كاملة دفعة واحدة[١٢١]، فهي هزيمة أكثر قيمة من العديد من الانتصارات؛ فسوف يتذكره الرجل العادي في أفريقيا، وخاصة الشباب، باعتباره الرجل الذي قال: "على أفريقيا أن تتحد": وعلى الرغم من أن عملاء الإمبريالية صوتوا ضده في المؤتمر، فإن أتباعه كانوا يؤمنون بأن أفكاره ستنتصر قريبًا. كما سمح المؤتمر لنكروما باستخدام أحد أسلحته الرئيسة وهي كاريزميته وتأثيره الهائل، والتي وجهها ضد البريطانيين والأمريكيين، ولا بد أن يكون التأثير على الأفارقة أقوى، طالما أنه لا يوجد منافس قوي لنكروما، وبهذا فإن بريطانيا اعترفت بأن نكروما يعد خصمًا عنيدًا، مجهزًا بكل الأسلحة ضدها[١٢٢].

قدم هانت بعض **المسارات لمواجهة بريطانيا للمعارضة الغانية لمشروع اتحاد شرقي أفريقيا** ومعارضة نكروما للسياسات البريطانية في أفريقيا بوجه عام. ورأى أنه من الأسوأ مهاجمة نكروما مباشرة؛ لأن القيام بشيء كهذا لن يؤدي إلا إلى تقوية موقفه؛ لأن دعايته ستجد لها تحيزًا وقبولًا واسعًا لدى الأفارقة، حتى إن الموالين لبريطانيا من الأفارقة سيكونون في موقف حرجٍ أمام الرأي العام ببلادهم ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى خسارة بريطانيا لدعمهم.

واقترح هانت إذا ما تقرر عدم مهاجمة غانا، تقديم كل الدعم لخصومها، ورجح أن تكون نيجيريا مرشحة لذلك الدور، نتيجة العداء السابق بين البلدين وبين زعيميهما نكروما وأبو بكر باليوا. ولكن مع ملاحظة أنه سوف يكون من المحرج بالنسبة لزعماء نيجيريا أو شرقي أفريقيا أن يجدوا أنفسهم فجأة موضع إشادة من قِبَل البريطانيين بسبب حنكتهم السياسية واعتدالهم، لا سيما في ظل ظروف أفريقيا وقتئذٍ التي تملؤها حماسة التحرر من الاستعمار، من ثم فإن أولئك الموالين لبريطانيا قد يجدون أنفسهم مضطرين إلى اتباع نفس النهج الغاني المعادي للإمبريالية، ليثبتوا أنهم لم يحصلوا على مساعدات مالية بريطانية.

وبديل ذلك الذي اقترحه هانت أنه إذا كانت المعارضة ميؤوس منها، فإن أفضل مسار لبريطانيا هو التظاهر علانية بأنه ليس هناك ثمة خلافات بينها وبين تطلعات نكروما، وفي ذات الوقت العمل على دعم فكرة اتحاد شرقي أفريقيا في الخفاء قدر الإمكان، وإذا ما ظهر هذا الاتحاد إلى الوجود، فسوف يكون ضربة قوية لغانا. واقترح هانت قائلاً: "كل ما يمكننا القيام به لإظهار مدى نجاحنا مع الغانيين سيكون ذا قيمة في شرقي أفريقيا حيث هدف الغانيين هو تمثيلنا كخصوم دائمين في صراع بين النور والظلام، لذلك أعتقد أنه من مصلحتنا أنه بينما نحافظ بحزم ولكن بهدوء على وجهة نظرنا في الخلافات بيننا، يجب أن نظهر أنه بخلاف ذلك ستكون هناك روابط ودية بيننا وبين نكروما. تماشيًا مع المثل القائل إذا لم تتمكن من قتالهم، انضم إليهم. وفضلًا عن ذلك يمكننا استغلال ضعف نكروما الرئيسي، وهو عدم الاتساق بين كلماته وأفعاله. ورغم أننا لا نتفق مطلقًا مع السياسة الغانية، لكنني أعتقد أنه من الجيد لنا أن نبدو وكأننا متفقين معها قدر الإمكان"(١٢٣).

ولذا قدم بعض مسارات العمل الممكنة، والتي تتمثل في دعم المعارضة المباشرة، أو تعزيز موقف المنافسين لنكروما، وأكد أن المسار الأكثر تفاؤلاً والأكثر تأثيرًا هو إظهار التناقض بين دعاية نكروما للاستهلاك الخارجي وأفعاله في الداخل، وإظهار أن بريطانيا وغانا يمكن أن تتعاونا على نطاق واسع(١٢٤).

يظهر مما سبق أن بريطانيا رغم غضبها من موقف غانا إلا أنها لم يكن بوسعها سوى مهادنة غانا، ودعم خصوم نكروما دعمًا مستترًا؛ لئلا يتسبب الدعم البريطاني في إحراجهم أمام الرأي العام الأفريقي، وحتى لا ينتج عن ذلك الدعم نتائج عكسية بتقوية موقف نكروما في مواجهة المخططات الإمبريالية.

ثامنًا– أسباب فشل الاتحاد:

يجب النظر في هذه الأسباب، لتقديم تصور أكثر واقعية عن تأثير غانا على فكرة الاتحاد، فهل كان فشل الاتحاد بسبب الموقف الغاني، أم أن هناك أسباب أخرى وقفت وراء ذلك؟

في حين أن موقف غانا ونشاطها ربما أسهم إلى حد ما في إحجام الحكومة الأوغندية عن المضي قدمًا في الاتحاد الفيدرالي، إلا أنه لم يكن عاملًا رئيسًا. لقد بالغ البعض في الحديث عن تأثير الضغوط الخارجية لإنقاذهم من الاضطرار إلى الاعتراف بأهمية الدوافع الأخرى المتعلقة بآمالهم الوطنية التي رأوا صعوبة تحقيقها في ظل الاتحاد. وقد وضع مستر جون كاكونج Mr. John Kakonge، مدير التخطيط الأوغندي وعضو حزب العمل، الأمر في نصابه الصحيح عندما قال في يونيو ١٩٦٥: "من الواضح أن المشاكل كانت داخلية، وسيكون ذلك انعكاسًا لصدق قادتنا إذا سعوا إلى تبرئة أنفسهم من الفشل في تحقيق الوحدة من خلال إلقاء اللوم على القوى الخارجية"(١٢٥).

يمكن إعطاء أربعة أسباب رئيسة لفشل اتحاد شرقي أفريقيا، **أولاً**، يبدو أن قادة الدول الثلاث كانت لديهم درجات متفاوتة من الالتزام بفكرة الاتحاد. ويبدو أن رئيسي الوزراء أوبوتي وكينياتا حددا أولوياتهما بالمطالبة باستقلال كينيا، وبالتالي اعتبرا إعلان نيروبي شكلًا من أشكال الدبلوماسية لتحقيق هذا الهدف. ويبدو أن الرئيس نيريري قد أيد فكرة مختلفة. بالنسبة له، كان إنشاء اتحاد شرقي أفريقيا هو الهدف الأكثر أهمية لإعلان نيروبي.

ثانيًا، بدأت المشاكل الدستورية المتعلقة بالاتحاد في الظهور مبكرًا، ففي ٢٩ يونيو ١٩٦٣ قدم الممثل الأوغندي في حزب العمل، نيكيون –الذي كان أيضًا وزيرًا للمعلومات في حكومته–

قائمة هائلة من المسائل التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها، ومنها اللغة الرسمية للاتحاد، والخدمة المدنية، واختيار العاصمة الفيدرالية، وعدد المجالس في الهيئة التشريعية الفيدرالية والصلاحيات التي ينبغي أن تتمتع بها، والمواطنة، وتقسيم السلطات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والمعادن والزراعة وما إذا كانت السلطات المتبقية يجب أن تنتمي إلى الحكومة الفيدرالية أم الولايات. وفيما يتعلق بالجنسية، على سبيل المثال، اقترحت أوغندا منح جنسية شرقي أفريقيا لجميع المواطنين في المناطق الثلاث(١٢٦).

ومن الواضح أن الكينيين والتنجانيقيين، اعتقدوا أنه ليست هناك حاجة إلى الاهتمام بمشاعر الأوغنديين، وكان هذا خطأً تكتيكيًا كبيرًا، فقد ضرب المفاوضون الكينيون والتنجانيقيون بمصالح أوغندا عرض الحائط، ودليل ذلك أنه حينما تفاوضوا حول اللغة الرسمية للاتحاد المستقبلي، وعاصمته، وتوزيع الوظائف في حكومة الاتحاد، حاول الوفدان الكيني والتنجانيقي التغلب على الوفد الأوغندي، إذ أصر التنجانيقيون، ويدعمهم الكينيون، على أن اللغة الرسمية للاتحاد يجب أن تكون السواحلية، وأعلن الرئيس نيريري صراحةً في نيروبي يوم ٢٩ يونيو أن الأوغنديين سيتعين عليهم تعلم اللغة السواحلية(١٢٧). أما مسألة موقع العاصمة فرغم مطالبة التنجانيقيين باختيار مدينة أروشا، ومطالبة الأوغنديين باختيار مدينة عنتيبي، ورفضهما اختيار مدينة نيروبي الكينية، فقد عبر الكينيون عن رضاهم عن اختيار مدينة أروشا؛ لأن ذلك يعني الحاجة إلى إعادة بناءها وتأهيلها مما يستغرق وقتًا طويلًا، وسيترتب على ذلك أن تظل نيروبي العاصمة المؤقتة للاتحاد لوقت طويل جدًا، وهذا قلل من فرص اختيار عنتيبي الأوغندية عاصمة للاتحاد. كما كان توزيع المناصب داخل الاتحاد أخطر نقطة خلافية، رغم أنها لم تظهر على السطح على الإطلاق، فكان أوبوتي يعلم أنه لا يستطيع التنافس مع شخصيات مثل كنياتا ونيريري(١٢٨).

بناء على ما سبق علق نيكيون قائلًا :"كدولة صغيرة، أريد أن أرى أن أوغندا تعرف بالضبط إلى أين تتجه. ولست مستعدًا لمجرد إلقاء أمتي في الظلام، لذا يجب أن أعرف بالضبط أين نحن"(١٢٩). كان هذا البيان يعني في جوهره أن أوغندا كانت تتراجع عن اقتراح الاتحاد، ولن تعود إلا بعد عدد من الخطوات بعيدة المنال(١٣٠). وقد كانت بريطانيا تدرك هذه الصعوبات الداخلية

في أوغندا؛ ولذا كانت قد اقترحت وجود حكومة مركزية قوية لأوغندا تنضم للهيكل الاتحادي(١٣١).

ثالثًا، أدت الضغوط الداخلية والصراعات الشخصية إلى حالة من عدم الثقة بين القادة. ففي أوغندا، أرادت مملكتا البوجندا والكاباكا التقليديتان الحفاظ على وضعهما المميز ولم يرغبوا في الاندماج في أي هيكل فيدرالي آخر إلى جانب الهيكل التقليدي الأوغندي. في الواقع، تم تمرير قرار يعود تاريخه إلى ٢٦ يناير ١٩٦٣ في لوكيكو (الهيئة التشريعية الإقليمية في أوغندا) لمعارضة أي اتحاد سياسي آخر(١٣٢). وكانت الأجهزة الرسمية لحكومة كاباكا حكيمة في التزامها الصمت الحذر، بينما أذعنت الممالك الأوغندية الأخرى ببعض الارتياح، لشعورها بأن الاتحاد سيحد من نفوذ الكاباكا عمليًا(١٣٣). وعلى نحو مماثل، في كينيا، أرادت المجموعات العرقية السائدة في كينيا، خاصة قبيلتا كيكويو ولوو، الدخول في الاتحاد كوحدات تأسيسية منفصلة. وكانوا مدعومين من حزب كادو KADU المعارض(١٣٤).

وبعيدًا عن المشاعر القبلية، كانت هناك مؤشرات على الحدة وانعدام الثقة الخفي بين مختلف الزعماء بشأن السباق على المناصب العليا في الاتحاد الفيدرالي المقترح. حتى أن بعض القادة الصغار كانوا متخوفين من فرصهم ووضعهم إذا تم إنشاء الاتحاد. ومع ذلك، ينبغي توجيه الاتهام بالتنافس على المصلحة الشخصية إلى رؤساء الحكومات الثلاث الذين كانوا أكثر استعدادًا للتنافس على أعلى المناصب في الاتحاد. ولم يكن نيريري ولا كينياتا بمنأى عن مثل هذه الاتهامات؛ لأن الأول كان مناصرًا متحمسًا للفيدرالية، وكان من المؤكد أن الأخير سيُعرض عليه المنصب الأعلى في الحكومة الفيدرالية، ومن ثم فإن إحجام أوبوتي يرجع إلى إدراكه أنه سيكون محكومًا عليه بمنصب ثانوي في الاتحاد نظرًا لأن رئيسي الحكومة الآخرين يفوقانه بشكل واضح في مكانته(١٣٥). فقد كان التنظيم الإداري المتوقع للاتحاد هو أن يصبح كنياتا رئيسًا؛ ونيريري النائب الأول للرئيس والمسؤول عن الشؤون الداخلية، وأوبوتي النائب الثاني للرئيس والمسؤول عن الشؤون الخارجية. لكن توم مبويا أمين حزب كانو الكيني أصر في اجتماع كمبالا على الحصول على المركز الثالث وحقيبة الشؤون الخارجية، مما جعل أوبوتي يتراجع إلى المركز الرابع؛ فكان هذا مدعاة لتراجعه عن تأييد مشروع الاتحاد(١٣٦).

وعلى الفور بدأ أوبوتي يغير قناعاته تجاه الاتحاد، ومنذ بداية شهر يوليو ١٩٦٣ وقد هدأت حماسته تمامًا بشأن الاتحاد، وتحدث بشكل كئيب عن الصعوبات التي يجب التغلب عليها. لقد خرج أوبوتي إلى العلن أكثر عندما أخبر السير باتريك دين Sir Patrick Dean الممثل الدائم لبريطانيا لدى الأمم المتحدة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٤) في ١٠ يوليو أنه قد اهتزت ثقته وإيمانه السابق باتحاد أفريقي سريع بسبب النصائح التي قدمها له الرئيس نكروما والتي بسببها أصبح مقتنعًا بأن الاتحاد المقترح سيكون عاملاً مثيرًا للانقسام في أفريقيا، وأن مثل هذا الاتحاد المزمع تأسيسه سيكون مخالفًا لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي ساعد هو نفسه في وضعه في أديس أبابا، ومن شأنه أن ينسف الآمال في تحقيق وحدة قارية سليمة. وقد رجح باتريك دين أن أوبوتي كان يحاول فقط تمرير الأعذار التي تبدو معقولة والتي سيقدمها لإحجامه عن الانضمام إلى الاتحاد لأنه لا يستطيع تقديم أسبابه الحقيقية والتي تتمثل في منصبه في هذا الاتحاد. لكن هذا لا ينفي تأثر أوبوتي الشديد برؤية نكروما التي واكبت قلقه إزاء مكتسباته ومكتسبات أوغندا من هذا الاتحاد(١٣٧).

رابعًا، كان عامل الوقت من أكبر العوائق أمام الاتحاد. وكما تنبأ نيريري قبل وقت قصير من إعلان نيروبي، "قد لا يكون الوقت في صالح الاتحاد الفيدرالي"، وأكد أيضًا أن اللحظة المناسبة للاتحاد لا يجب أن تكون بعد تحقيق الاستقلال السيادي المنفصل لكل دولة على حدة، لكن إذا كان الاستقلال المنفصل أمراً حتميًا، فلا ينبغي التخلي عن محاولة توحيد بلادنا التي ستكون مهمة صعبة للغاية. ولم يكن نيريري يتوقع مدى صعوبة المفاوضات إلا قبيل حصول الدول الثلاث على الاستقلال. كانت كل من أوغندا وتنجانيقا دولتين ذات سيادة عندما صدر إعلان نيروبي في عام ١٩٦٣.

وباعتباره مؤرخًا، فقد تعلم نيريري أن الاتحادات التي تم تصميمها من وحدات مستقلة وذات سيادة في السابق لم تكن سهلة على الإطلاق، باستثناء تلك التي تم بناؤها في ظل قوة شديدة للغاية. لقد ثبت صدق نبوءة نيريري؛ فعندما قدم نيكيون تقرير لجنة العمل التي كلفت بوضع الدستور الاتحادي إلى الجمعية الوطنية الأوغندية في يوليو ١٩٦٣، قال:

"نحن نتفاوض الآن كدول مستقلة، وعندما نجلس على طاولة المؤتمر نتحدث كما لو كنا نتحدث في جنيف عن نزع السلاح. نحن لا نتحدث بشروط ودية كعلاقات أو عشائر، ولكننا نتحدث كدول مختلفة تناقش مستقبلها... نحن نقدر أننا إخوة ولكننا سنبذل كل ما في وسعنا لنرى أن أوغندا تحصل على حصتها المستحقة بغض النظر عن علاقاتنا"(١٣٨). وهذا يؤكد أن أجواء المفاوضات حول الاتحاد كانت مشحونة بالتنافس على تحقيق كل دولة لأكبر قدر من المكاسب داخل الحكومة الفيدرالية.

بالإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه لفشل القادة في اتحاد شرقي أفريقيا، هناك عامل آخر يستحق الذكر، رغم صعوبة الاتفاق على فاعلية تأثير ذلك العامل؛ فقد زُعم أن هناك قوى خارجية معارضة للاتحاد، ففي ٢٣ يونيو ١٩٦٤، اتهمت الصحيفة القومية (نيروبي) الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بوجود مؤامرة أنجلو أمريكية لتخريب اتحاد شرقي أفريقيا(١٣٩)؛ لأنه من شأنه أن يعجل بتصفية حكم البيض في روديسيا وموزمبيق ضد المصالح الغربية. وبالمثل، قال جيشورو، وزير المالية الكيني: "إن هذه التأثيرات الخارجية هي التي اعترضت طريقنا. ولو تُركنا وشأننا، فأنا متأكد تمامًا من أننا كنا سنفعل ذلك". ومع ذلك، فمن الصعب الاتفاق على صحة هذه الادعاءات؛ فعلى العكس من ذلك كانت بريطانيا تريد تأسيس هذا الاتحاد، بدليل أنها سارعت إلى منح كينيا استقلالها كدليل على دعم الاتحاد المقترح. في حين لم يكن هناك أدلة تؤكد التخريب الأنجلو أمريكي المزعوم(١٤٠).

خاتمة:

تبين من خلال هذه الدراسة أن مشروع اتحاد شرقي أفريقيا الذي جرت بعض المحاولات لتأسيسه بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٤، وأعلن العزم على تأسيسه عام ١٩٦٣، وانتهى مصيره بالفشل في عام ١٩٦٤، لم يكن وليد مرحلة تحرر دول شرقي أفريقيا من الاستعمار البريطاني، وإنما كان لهذا المشروع جذوره خلال العهد الاستعماري، وقد فشل المشروع رغم المحاولات البريطانية الحثيثة لتأسيس هذا الاتحاد أو على أقل تقدير لتحقيق تكامل سياسي واقتصادي بين المستعمرات البريطانية في شرقي أفريقيا؛ وذلك بهدف تقليل نفقات الإدارة من جهة وربط مناطق الإنتاج بمناطق التصدير في المستعمرات لتحقيق أكبر استغلال اقتصادي ممكن من جهة ثانية.

أكدت الدراسة أن المساعي البريطانية الهادفة إلى تأسيس اتحاد شرقي أفريقيا تزايدت من جديد حينما أصبح تحرر المستعمرات وشيكًا؛ بهدف تهدئة الحماسة الثورية الأفريقية الموجهة ضد القوى الاستعمارية عامة، وبريطانيا خاصة، إبان مرحلة التحرر الوطني، من خلال شغل الوطنيين بمسألة الاتحاد ومكاسب كل دولة وقياداتها الوطنية في هذا الاتحاد.

ثبت من خلال الدراسة وجود عدد من العراقيل والصعوبات التي حالت دون نجاح مشروع الاتحاد، ولا سيما المشاكل الخاصة بنصيب كل دولة من دول الاتحاد في عوائد الخدمات المشتركة، وكذا نصيبها في مناصب الهيكل التنظيمي، واللغة، وغير ذلك من الصعوبات التي أقلقت الأوغنديين والتنجانيقيين لإدراكهم بأن مثل هذا الاتحاد سيخدم كينيا على حسابهم، وأن بريطانيا والقوى الإمبريالية ستبارك هذا؛ خدمة لمصالح المستوطنين البيض الذين اختاروا كينيا للاستيطان.

برهنت الدراسة على أن معارضة غانا الواضحة لمشروع اتحاد شرقي أفريقيا، ومجابهة كوامي نكروما لهذا المشروع بكل قوة، كانت قناعة منه بأن الاتحادات الإقليمية ما هي إلا بلقنة للقارة الأفريقية، ومن ثم فإن مثل هذا الاتحاد وغيره من شأنه أن يعرقل آمال الوحدة الأفريقية الشاملة التي كان ينشدها نكروما. ولذا استخدمت غانا كل الوسائل الممكنة للحيلولة دون تأسيس اتحاد شرقي أفريقيا.

بينت الدراسة الاتهام البريطاني لنكروما بأنه كان يسعى لمجدٍ شخصي، وأنه أداة للشيوعية في أفريقيا، واستدلت على ذلك بأنه في الوقت الذي عارض فيه اتحاد شرقي أفريقيا سبق له أن سعى لتكوين اتحاد مماثل في غربي أفريقيا يضم غانا وغينيا ومالي، ولكنه بعد فشل مشروعه في غربي أفريقيا صار يعرقل كل محاولات الاتحادات الإقليمية في أفريقيا. وفي هذا الإطار كشفت الدراسة أن هذا الاتهام مجرد ادعاء زائف؛ لأن نكروما كان يعد مشروع اتحاد غربي أفريقيا كنواة لوحدة قارية شاملة، بدليل دعوة ميثاق هذا الاتحاد لكل الدول الأفريقية للانضمام له؛ من ثم تبين أن نكروما كان ذي هدفٍ واضح ومحدد وهو السعي لوحدة أفريقية شاملة تتجاوز التجمعات الإقليمية الضيقة.

برهنت الدراسة على تأثير الموقف الغاني في عدد من الدول الأفريقية واتفاقهم مع رؤيته المعارضة لاتحاد شرقي أفريقيا، والمؤيدة لاتحاد أفريقي شامل لكل الدول الأفريقية، فقد رفضت أوغندا الدخول في الاتحاد نتيجة لعدد من الاعتبارات بالإضافة إلى قناعتها برؤية نكروما، كما رفض سيكوتوري رئيس وزراء غينيا كوناكري الاتحادات الإقليمية واتفق مع نكروما في أهمية الوحدة القارية الشاملة، كما اتفق مع هذه الرؤية أيضًا الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا.

أوضحت الدراسة رؤية الدول الأفريقية التي عارضت الموقف الغاني، والتي كان على رأسها كل من نيجيريا، والكونغو برازافيل، ومدغشقر، والسنغال، وتونس، ومصر التي اختلفت مع مقترح نكروما أيضًا رغم إدراك الرئيس جمال عبد الناصر لأهمية رؤية نكروما بالنسبة للقومية الأفريقية، نتيجة معارضة البعض وتحسبًا للخلافات التي قد تنشأ عن مثل هذا المقترح. وكانت معارضة هذه الدول للرؤية الغانية مبنية على عدم قناعتها بفكرة تكوين اتحاد قاري شامل، لصعوبة تحقيق ذلك، ومن ثم فإن الاتحادات الإقليمية البديلة قد تكون بديلًا مناسبًا يحقق جزءًا من التكامل الأفريقي المنشود ولو بشكل إقليمي.

وأخيرًا ناقشت الدراسة أسباب فشل المشروع، وانتهت إلى أن هناك عدة عوامل مختلفة وقفت وراءهذا الفشل، وليس نتيجة معارضة غانا وحدها للمشروع.

الملاحق

ملحق رقم (١)– خريطة أفريقيا، تتضمن دول شرقي أفريقيا وجيرانها[١٤١]

ملحق رقم (٢)– خريطة توضح دول اتحاد شرقي أفريقيا[١٤٢]

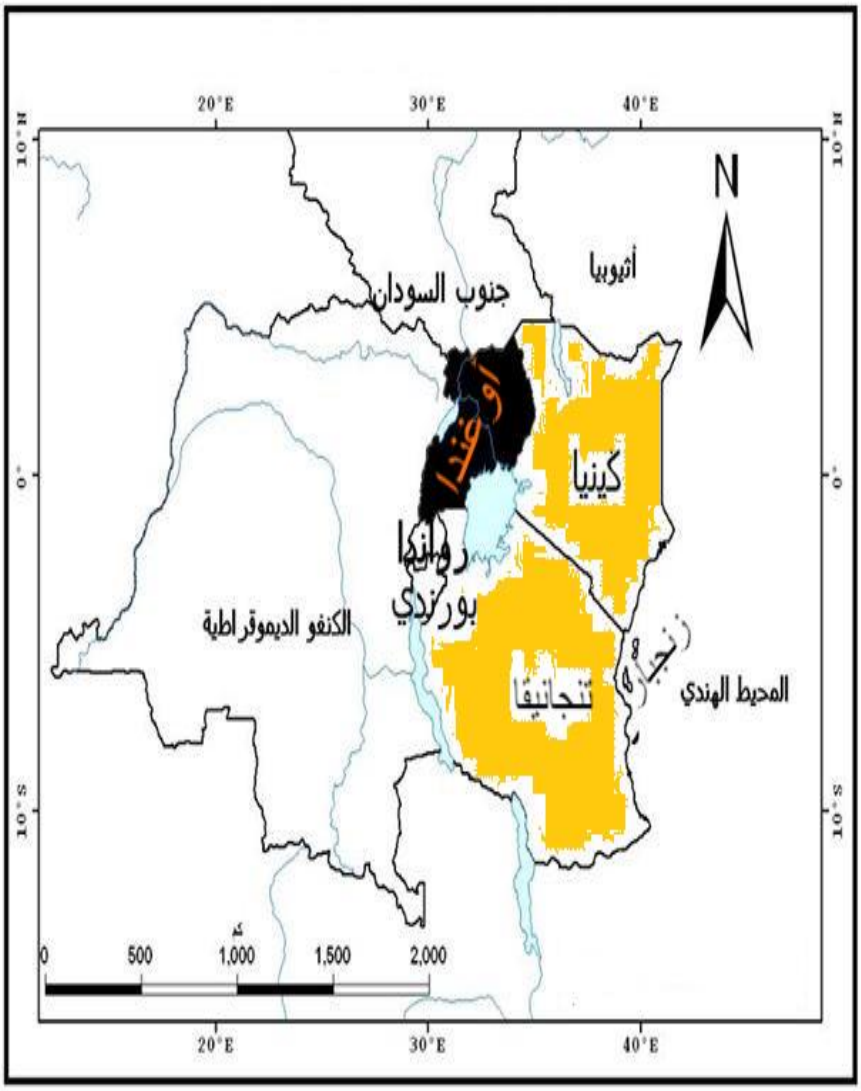

ملحق رقم (٣)– تقرير وثائقي يوضح التتبع البريطاني لتأثير غانا في شرقي أفريقيا

وأثر ذلك على مشروع اتحاد شرقي أفريقيا[١٤٣]

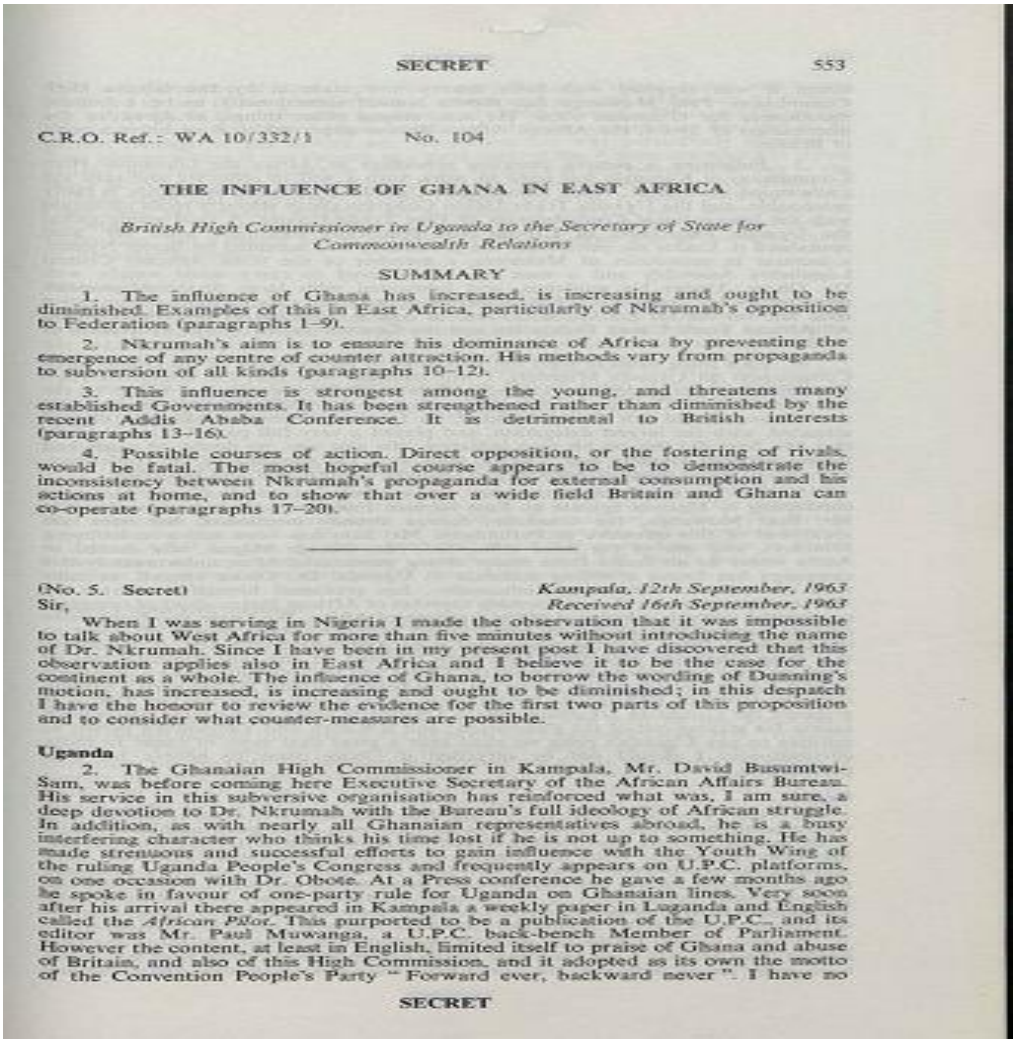

SECRET 553

C.R.O. Ref.: WA 10/332/1 No. 104

THE INFLUENCE OF GHANA IN EAST AFRICA

British High Commissioner in Uganda to the Secretary of State for Commonwealth Relations

SUMMARY

1. The influence of Ghana has increased, is increasing and ought to be diminished. Examples of this in East Africa, particularly of Nkrumah's opposition to Federation (paragraphs 1–9).

2. Nkrumah's aim is to ensure his dominance of Africa by preventing the emergence of any centre of counter attraction. His methods vary from propaganda to subversion of all kinds (paragraphs 10–12).

3. This influence is strongest among the young, and threatens many established Governments. It has been strengthened rather than diminished by the recent Addis Ababa Conference. It is detrimental to British interests (paragraphs 13–16).

4. Possible courses of action. Direct opposition, or the fostering of rivals, would be fatal. The most hopeful course appears to be to demonstrate the inconsistency between Nkrumah's propaganda for external consumption and his actions at home, and to show that over a wide field Britain and Ghana can co-operate (paragraphs 17–20).

(No. 5. Secret) *Kampala, 12th September, 1963*
Sir, *Received 16th September, 1963*

When I was serving in Nigeria I made the observation that it was impossible to talk about West Africa for more than five minutes without introducing the name of Dr. Nkrumah. Since I have been in my present post I have discovered that this observation applies also in East Africa and I believe it to be the case for the continent as a whole. The influence of Ghana, to borrow the wording of Dunning's motion, has increased, is increasing and ought to be diminished; in this despatch I have the honour to review the evidence for the first two parts of this proposition and to consider what counter-measures are possible.

Uganda

2. The Ghanaian High Commissioner in Kampala, Mr. David Busumtwi-Sam, was before coming here Executive Secretary of the African Affairs Bureau. His service in this subversive organisation has reinforced what was, I am sure, a deep devotion to Dr. Nkrumah with the Bureau's full ideology of African struggle. In addition, as with nearly all Ghanaian representatives abroad, he is a busy interfering character who thinks his time lost if he is not up to something. He has made strenuous and successful efforts to gain influence with the Youth Wing of the ruling Uganda People's Congress and frequently appears on U.P.C. platforms, on one occasion with Dr. Obote. At a Press conference he gave a few months ago he spoke in favour of one-party rule for Uganda on Ghanaian lines. Very soon after his arrival there appeared in Kampala a weekly paper in Luganda and English called the *African Pilot*. This purported to be a publication of the U.P.C., and its editor was Mr. Paul Muwanga, a U.P.C. back-bench Member of Parliament. However the content, at least in English, limited itself to praise of Ghana and abuse of Britain, and also of this High Commission, and it adopted as its own the motto of the Convention People's Party "Forward ever, backward never". I have no

SECRET

doubt it was supplied with both money and material by the Ghana High Commission. Paul Muwanga has shown himself subsequently to be a faithful mouthpiece for Ghanaian ideas. He acts, among other things, as agent for the distribution of *Spark*, the African Affairs Bureau paper which is so bitter a critic of Britain.

3. Following a pattern common elsewhere in Africa the Ghanaian High Commission in Kampala has gone to work with a will to infiltrate and split the trade union movement. Trade unionism in Uganda, by African standards, is fairly reasonable, and the Uganda Trade Union Congress clings strongly to its affiliation with the International Confederation of Free Trade Unions. A rival group called the Uganda Federation of Labour was practically moribund until Mr. Sam revitalised it. Under his persuasion the presidency was accepted by Semei Nyanzi, a lecturer in economics at Makerere, a member of the (East African) Central Legislative Assembly and a man who is believed to carry some weight with Dr. Obote. Under his guidance, and lubricated with large financial subsidies provided by Mr. Sam, the U.F.L. is increasing its attacks on its more conservative rival and on the I.C.F.T.U.; it is itself, of course, affiliated to the Ghanaian-led All-African Trade Union Federation and the Communist-led World Federation of Trade Unions.

4. As a thing small in itself but indicative of the influence of the Ghana High Commission on Uganda Ministers, I will mention here that the Ghanaian High Commissioner persuaded the Uganda Minister of Information not to go to the recent meeting of Commonwealth African Information Ministers by assuring him that Ghana would not be represented. In fact the Ghanaian Minister himself attended, with the largest delegation, and played a very full part. I think it likely that Mr. Sam did this on his own initiative. His aim was, no doubt, to cause bad feeling between Uganda and Nigeria, who were the sponsors of the conference, and also to make mischief between the Uganda Government and this office.

5. Far more serious is the very active campaign which Ghana has been conducting in Uganda against an East African Federation. It is noteworthy that Mr. Paul Muwanga, the Ghanaian stooge already mentioned, has been the spearhead of this offensive in Parliament. Mr. Sam has been active in lobbying Ministers, and one of the most influential, Mr. George Magezi, was invited to Accra where he no doubt came under strong persuasion. Most unfortunately this campaign has found a willing audience in Uganda. Dr. Obote himself, in talks with me and the American Ambassador, has professed himself converted by Nkrumah's arguments that any coming together of African States, short of complete continental unity, is a betrayal of the freedom of Africa. We know also from more delicate sources that he has in conversation expressed some degree of assent to the Ghanaian thesis that the whole idea is an Anglo-American plot. It is possible that these Ghanaian arguments have been received, at any rate originally, not so much on their own merits as because Dr. Obote and his colleagues have a grievance against Kenya and Tanganyika who are, they believe, driving far too hard a bargain over the terms of Federation. Nevertheless there is danger in the fact that it is precisely the Ghanaian arguments which Uganda is using as the most presentable reason for staying out of the Federation; and if Kenya and Tanganyika persist in refusing to pay Uganda's price we shall hear a great deal more of them. In those circumstances I should not be surprised if Obote came to believe his own propaganda.

Kenya

6. The Ghanaians have for a long time been active in Kenya, though only very recently have they been able to be as open as in other parts of Africa. Many of the people who are now leaders of KANU took refuge in Ghana, for instance, Mr. Peter Koinange. With the coming of self-government the Ghanaians have redoubled their efforts. It is known that they provided a very large sum of money to Mr. Kenyatta for the last elections. Mr. Sam, who is accredited also in Nairobi, pays frequent visits there. It is thought he takes money to distribute; the Tanganyika Government, as I see from a letter from Dar-es-Salaam, accuse him of carrying on a very active propaganda campaign against Federation in Kenya.

7. One specific Ghanaian aim in Kenya has been actively pursued: the feud against Tom Mboya. I am not aware of the earlier history of this feud, but it has been going strong during all the time I have been concerned with African affairs.

You will remember for example the forged British Cabinet paper which was produced in one of the Iron Curtain countries and put into circulation by Ghana, e.g., at the I.L.O. Conference in Lagos in early 1961 where the Ghanaian delegation circulated copies to all the other delegations. This document was intended to do general damage to the British and Americans but was particularly directed at Tom Mboya whom it represented as a paid hack of the Americans who was trying to take pay from the British as well. The vendetta is still going on to-day in the shape of the campaign against Federation. Mboya is represented as the champion of Federation and accordingly Oginga Odinga, his rival, is being built up by the Ghanaians. He recently accepted an invitation to Accra. I have seen reports to the effect that he went there to persuade Nkrumah to drop his campaign against Federation; but I should not be surprised if the real effect was to convert Odinga to Nkrumah's views.

Tanganyika

8. I can write only at second hand about Tanganyika, but it is plain from the reports from Dar-es-Salaam that Ghana is conducting there, with the help of bribery and propaganda, a furious campaign against East African Federation. Mr. Miles has reported that the Tanganyika authorities realise and resent this. They are by now of course acquainted with the steady and venomous hostility which Nkrumah feels towards Nyerere. This derives from the fact that the President of Tanganyika is an African personality of almost equal status to himself, an excellent speaker and the leader of a one-party State. I shall try to show that this sort of hostility is fundamental to Nkrumah's policy in Africa.

Zanzibar

9. Ghana has been openly supporting the Afro-Shirazi Party, the Opposition, since 1961. According to a report I have seen recently, the African Affairs Bureau sent £6,000 for the elections of that year; rather a small sum in comparison with other places in Africa such as Nigeria and Kenya. In fact I was under the impression that Nkrumah normally considered £100,000 as the smallest tip he could give to a politician he approved of. In addition, Ghana is reported to have supplied lawyers to defend A.S.P. leaders. At the end of 1962 the A.S.P. opened an office in Accra. I have seen no report of Ghanaian contribution to A.S.P. funds for this year's elections, but it would be surprising if there had been none.

Ghana's aims and methods

10. Having shown the extent and nature of Ghanaian influence in East Africa I hope I may be forgiven if I trespass outside my own sphere to consider the reasons for Ghanaian policy and its application elsewhere in Africa. It is, I believe, Nkrumah's fundamental purpose to prevent the coming into prominence of any person, country or group of countries which could be a counter attraction to himself, and that all his actions can be reduced to this simple principle. He has, for example, in the past endeavoured to overthrow the Governments of practically all the countries of West and Central Africa; at the least he has maintained Governments in exile for them, at the most he has subsidised and armed "freedom fighters". Three years ago he was particularly active in the French-speaking territories, for example, Cameroun; his purpose no doubt was to break centres of French influence and to draw away these countries from their dependence on France. In 1962 his target for this kind of activity was Nigeria, where he provided money, arms and military training for the Action Group, and encouraged their plans to overthrow the Balewa Government. I doubt if he seriously believed they would be successful, but at least he calculated the Government would be weakened and embarrassed. His active busy policy keeps Africa in constant excitement, from which he hopes to profit. The current example is the noisy agitation he is raising about Southern Rhodesia. I do not think this is merely part of the vendetta by Mr. Geoffrey Bing against his native country; he is, I am told, more a toady than an initiator of policy. It is more likely that Nkrumah has been genuinely alarmed by the success of Mr. Butler's policy. It must have seemed to him that there was every prospect of a peaceful and moderate dissolution of the Federation. This would not suit him. The atmosphere of agitation and race hatred is required for his propaganda to thrive. The extent of his annoyance can be seen in the absurd violence of the accusations which he is bringing before the Security Council.

11. Within this general policy of causing turbulence and unrest throughout Africa he gives pride of place to resisting the creation of large units outside his control. From early 1960, for example, Nkrumah was girding himself for a campaign against Nigeria, which with over five times Ghana's own population, and much greater resources, appeared to be a serious rival. I well remember visiting in succession Accra and Lagos in January 1960. In Lagos I was assured by all the Nigerians that as soon as they obtained their independence Ghana would sink to a state of such insignificance as to be scarcely visible to the naked eye. Three years after Nigeria's independence, how this prophecy has been belied! Ghana has managed with ease to keep ahead of Nigeria both in African and in world estimation; indeed Nigeria is so far behind she hardly seems to be running in the same race. A Nigerian friend told me with great chagrin about a taxi drive he took in New York last year. The driver, noticing his Yoruba robes, asked him where he came from and, when told, said: "Nigeria? That's part of Ghana, isn't it?"

12. The violent campaign now being waged in East Africa against Federation falls into the same picture. A proper Federation of East Africa, headed by so God-like a figure as Mr. Kenyatta, would be a formidable rival for Ghana. It would also give a valuable platform to Nkrumah's old enemy, Mboya. At the moment therefore the East African Federation is the number one target.

Strength of Ghana's influence

13. I realise that there is a body of opinion, supported by people whose views I respect, which holds that Nkrumah does not have the influence which I have been attributing to him in the previous paragraphs. I must admit at once that there are elements in Africa which are very resistant. For example, in Uganda there are many conservative-minded people who are deeply offended by the nauseating and blasphemous sycophancy of the Nkrumah cult; this was particularly noticeable in connection with the expulsion of Bishop Roseveare of Accra. (But on the other hand Mr. Sam was able to drive away from Uganda Dr. Busia, who was attending the All-Africa Churches Conference; if he had not fled he would have been sent in custody to Ghana under the Fugitive Offenders Act.) The ruling classes in the French-speaking States are, with the possible exception of Mali, also opposed to him. So they may well be, as lambs are opposed to wolves; they know he wishes for and plots their overthrow. The trouble is that these people are not the ones who are going to dominate Africa in the future; they are, in my view, a passing phenomenon and will be superseded by younger forces. And the pity of it, from our point of view, is that these moribund forces are those which are most favourable to ourselves.

14. A simple test case might be made out of the recent Addis Ababa Conference which set up the Organisation for African Unity. I have seen reports from a number of commentators which suggest that the Addis Ababa Conference was a defeat for Nkrumah. They point out that he came there with a tremendous train to demand complete continental unity at once and in the event something very much less than this was accepted. I maintain, with respect, that if this was a defeat for Nkrumah it was a defeat more valuable than many victories. By the ordinary man in Africa, and in particular by the young men, he will be remembered as the man who said "Africa must unite"; and though the old fuddy-duddies and Imperialist agents voted him down, and put water in the wine of his generous enthusiasm, his followers believe that his ideas will soon win through. Nkrumah is not interested in carrying with him Houphouet-Boigny in his gold and malachite palace, nor the Mwami of Burundi in his night club. His appeal is to the fierce young secondary school leaver out of a job, the Youth Winger or the struggling trade unionist. He knows that, in Africa, nothing succeeds like excess.

15. The conference also allowed Nkrumah to deploy what is one of his major weapons: his formidable personal charm. It works with British and American leaders and the effect on Africans is bound to be even stronger, so long as personal rivalry is absent. I can only speak for Dr. Obote. He was certainly affected by the famous magnetism as was plainly to be seen when the Osagyefo graciously agreed to come to Entebbe for an unscheduled personal appearance. We have a formidable opponent, equipped with every advantage short of nuclear weapons.

Is Ghanaian influence to our detriment?

16. I have described the nature of Ghana's impact on Africa and expressed my conviction of its strength; does it work to our disadvantage? I think this can be answered summarily:

(*a*) The African Governments which Nkrumah is seeking to undermine are all moderate Governments, pretty well disposed to ourselves. I have already suggested that many, *e.g.*, in French-speaking Africa, are probably not long for this world, but it is not in our interests for them to be hastened out of it before their time.

(*b*) By stirring up trouble generally and keeping Africa in agitation Nkrumah risks giving opportunities to Communism.

(*c*) The more influence he gains the more weight he can give to his attacks on us, *e.g.*, over Southern Rhodesia.

(*d*) In attacking East African Federation Nkrumah is frustrating an initiative to which we attach value both politically and economically.

(*e*) It suffices for a cause to be anti-British, no matter whether it concerns Africa or not, for Ghana to give it support; for example, Ghanaian propaganda distributed by Mr. Sam in Kampala strongly espouses the Indonesian case against Malaysia.

What should we do?

17. If I have succeeded in showing that Nkrumah's influence in Africa is very great and is very greatly to our disadvantage, I must in duty bound attempt to propose some course of action to reduce that influence. I find this a difficult task. In a conflict in Africa colour prejudice alone gives Ghana an advantage over us, apart from the heady nature of Ghana's propaganda which ours can never emulate. Certainly it is worse than useless to attack Nkrumah directly. To do such a thing would merely strengthen his hand. Even our friends would be too afraid of their own public opinion to support us.

18. Should we then, without attacking Ghana, give all support to Ghana's rivals? Nigeria might be a candidate for this, though the previous enmity between the two appears to have diminished recently. The East African Federation, if it comes into existence, might be another. But this, too, would be a dangerous course. It would be only embarrassing to Nigerian or East African leaders if they were suddenly to find themselves being praised by the British for statesmanship and moderation. I am afraid, Africa being what it is, that they might even find themselves obliged immediately to behave as badly as Ghana so as to prove that they had not come into British pay.

19. If opposition is hopeless our best course is to show that there is no necessary opposition between us and Nkrumah's reasonable aspirations and that, when it suits him, he realises this. I have found particularly useful for this purpose the speeches made by Sir Geoffrey de Freitas in June and July of this year. I have used them to demonstrate that, whatever Nkrumah may say about us elsewhere, when he comes to his own affairs he is perfectly prepared to play along with us. He has shown himself helpful to our businessmen and he has co-operated in various other things such as the Commonwealth African Information Ministers meeting. Another striking example is his appointment of Sir Patrick Fitz-Gerald, formerly head of the United Africa Company in the Gold Coast and Ghana, to the Ghana National Trading Corporation. If such an appointment had been made by any other country in Africa it is easy to imagine the screams of "neo-colonialism" which would have arisen from the Nkrumahist Press. Everything we can do to show how well we get on with the Ghanaians will be valuable in East Africa where it is the Ghanaians' aim to represent us as perpetual antagonists in a struggle between light and darkness. I think therefore it is to our advantage that, while firmly but politely maintaining our point of view in the various controversies which arise between us, we should show that otherwise there is a great identity of aim between ourselves and Nkrumah. This sounds like "If you can't fight them, join them." I should rather describe it as taking advantage of Nkrumah's principal weakness, the inconsistency between his words and actions. I am as far as possible from approving Ghanaian policy, but I do think it does us good to appear to be on the same side as often as we can since it is, I am convinced, the winning side in Africa.

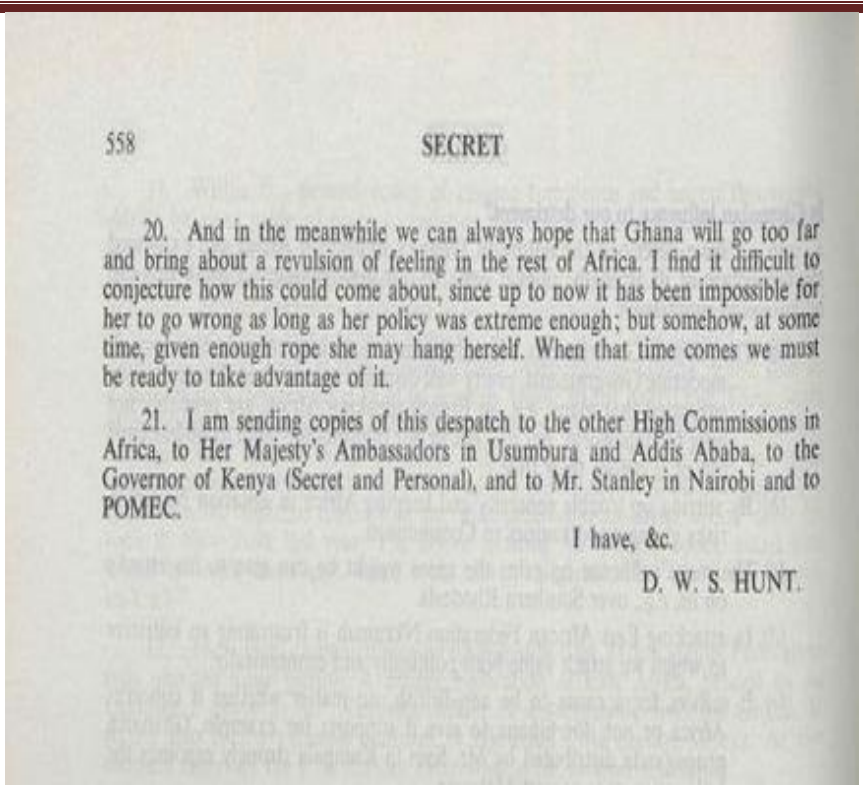

558 SECRET

20. And in the meanwhile we can always hope that Ghana will go too far and bring about a revulsion of feeling in the rest of Africa. I find it difficult to conjecture how this could come about, since up to now it has been impossible for her to go wrong as long as her policy was extreme enough; but somehow, at some time, given enough rope she may hang herself. When that time comes we must be ready to take advantage of it.

21. I am sending copies of this despatch to the other High Commissions in Africa, to Her Majesty's Ambassadors in Usumbura and Addis Ababa, to the Governor of Kenya (Secret and Personal), and to Mr. Stanley in Nairobi and to POMEC.

I have, &c.

D. W. S. HUNT.

الهوامش والحواشي

(١) انظر ملحق رقم (٢)، خريطة لدول اتحاد شرقي أفريقيا.

(٢) انظر ملحق رقم (١)– خريطة أفريقيا، تتضمن دول شرقي أفريقيا وجيرانها.

(3) Banfield, Jane: Federation in East Africa, International Journal, Vol. 18, Issue 2, Jun 1963, P.181.

(4) Mgaya, John A.: Regional integration: the case of the East African community, Master thesis, the Australian national university, August 1986, P.1.

(5) Ingham, K: A History of East Africa, Longmans, London, 1962, P.203.

(6) Hughes, Anthony John: East Africa: the search for unity, Penguin Books, Baltimore, 1963, P.52.

(7) Robson, Peter: Economic integration in Africa, Routledge Library Editions Development, London and New York, 2011, PP.104, 115; Mgaya, John A.: Op. Cit, PP.3, 4.

(8) Robson, Peter: Op. Cit, p.104; Kennedy, T.A.: The East African customs union: some features of its history and operation, Makerere Journa1, No .3, 1959, P.41.

(9) Robson, Peter: Op. Cit, p.104; Kennedy, T.A.: Op. Cit, PP.41, 42.

(10) Banfield, Jane: Op. Cit, P.183.

(11) UK Parliament (Hansard): Kenya colony, by Lord Olivier, Volume 61, debated on Wednesday 20 May 1925.

(12) Report of the East Africa commission, to the Right Honorable L. S. Amery, M.P., secretary of state for the colonies, presented to the British parliament by the secretary of state for the colonies, April, 1925, published by his Majesty's Stationery Office, London, 1925, pp.7, 8; UK Parliament (Hansard): East African commission (report), Volume 183, debated on Wednesday 29 April 1925.

(١٣) تعد مملكة البوجندا من أقوى الممالك القبلية في أوغندا، وموقعها في إقليم البوجندا على بحيرة فيكتوريا، وكانت بها عنتيبي عاصمة المحمية البريطانية في الماضي، وبها في الحاضر كمبالا عاصمة الجمهورية الأوغندية. ويعيش في إقليم البوجندا شعب الباجندا، ولغته هي اللوجندا، وهو شعب ذو أصول بانتوية، وكان من أقوى منافسي البوجندا مملكة البونيورو، ومملكة أنكولي في الإقليم الغربي من أوغندا، وكذلك مملكة الأشولي في الشمال. وكانت مملكة البوجندا هي أقوى هذه الممالك جميعًا. انظر، السيد علي أحمد فليفل: باتاكا حزب وحدة وادي النيل في أوغندا، مجلة الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣.

(14) Hughes, Anthony John: Op. Cit, P.52.

(15) Muzan, Allswell: An East African attempt at federalism (1960-1964): A Study in historical Jurisprudence, African Study Monographs. Volume 15, No.1, June 1994, P.38; Vaughan, Chris: The politics of regionalism and federation in East Africa 1958- 1964, The Historical Journal, Vol. 62, No.2, 2019, P.520.

(16) Report of the East Africa commission, to the Right Honorable L. S. Amery, M.P., PP.7, 8; UK Parliament (Hansard): East African commission (report).

(17) Report of the East Africa commission, to the Right Honorable L. S. Amery, M.P., PP.7, 8; UK Parliament (Hansard): East African commission (report).

(18) Report of the East Africa commission, to the Right Honorable L. S. Amery, M.P., P.9; Commission on Closer Union of the Dependencies in Eastern and Central Africa.; by: Young, E. Hilton (Edward Hilton), presented by the Secretary of State for the Colonies to Parliament by command of His Majesty January, 1929, PP. 5, 99, 100; Report of Sir Samuel Wilson on his visit to East Africa 1929, Cmd. 3378: Letter from the representatives of the elected members of the Kenya Legislative council and of the convention of associations to Sir Samuel Wilson, dated 5th May, 1929, printed and published by his Majesty's stationery office, London, 1929, P.32.

(19) Rosberg, C.G., and Segal, A.: An East African federation, International Conciliation، No.543, May 1963, P.17; Mgaya, John A.: Op. Cit, P.5.

(20) Muzan, Allswell: Op. Cit, PP.38-40.

(21) Rosberg, C.G., and Segal, A.: Op. Cit, P.17; Mgaya, John A.: Op. Cit, P.5.

(22) Banfield, Jane: Op. Cit, PP.184, 185.

(23) Ibid, PP.184, 185.

(24) Robson, Peter: Op. Cit, PP.104, 115; Mgaya, John A.: Op. Cit, PP.3, 4.

(25) Banfield, Jane: Op. Cit, P.185.

(26) Ibid, P.186.

(27) Rosberg, C.G., and Segal, A.: Op. Cit, P.17; Mgaya, John A.: Op. Cit, P.5.

(28) Banfield, Jane: Op. Cit, P.186.

(29) Ibid, P.187.

(30) Ibid, P.190.

(31) Colony and protectorate of Kenya: Sessional Paper No. 09 in 1961 on the Kenyan coastal strip report of the Commissioner (Robertson, James W.), 1961, P.14.

(٣٢) لعب حزب "المؤتمر الوطني الأوغندي" دورًا كبيرًا في الحركة الوطنية الأوغندية، وعندما روجت بريطانيا لفكرة اتحاد شرقي أفريقيا عام ١٩٥٣ وقف قادة هذا الحزب ضد ذلك المشروع الذي أعدته بريطانيا –حينما شعرت كعادتها في مستعمراتها بقرب زوال نفوذها الاستعماري– ليظل لها السيطرة على كل منطقة شرقي أفريقيا حتى بعد الاستقلال، وليظل هذا الاتحاد خادمًا لمصالح البيض الذين اختاروا شرقي أفريقيا ولا سيما كينيا للاستيطان، انظر: Meredith, Martin: The State of Africa, Simon and Schuster, London, 2006, P.78; Dobrovoda, David: Czechoslovakia and East Africa in the late colonial and early post-colonial period: the case studies of Kenya, Uganda and Tanzania, PhD, SOAS: University of London, 2016, P.84.

رؤوف عباس: تاريخ أفريقيا الحديث، د.ن، ص١٠٠.

(33) Olutola, Adereml M.: Foreign policy of the East African states, Master Thesis, Faculty of graduate studies, University of Windsor, 1969, PP.51- 53.

(34) Mgaya, John A.: Op. Cit, PP.7, 8.

(35) DO 201-15: United republic of Tanganyika and Zanzibar: the budget, the plan and the economic outlook, from, P. A. Carter (Acting high commissioner in the united republic of Tanganyika and Zanzibar) to the secretary of state for commonwealth relations, Dar-es-salaam, 21st July, 1964, P.464; Olutola, Adereml M.: Op. Cit, PP.51- 53.

(36) Olutola, Adereml M.: Op. Cit, PP.51- 53.

(37) Ibid.

(38) Proctor, J.H.: The effort to federate East Africa: a post-mortem, The political quarterly, Vol.7, No.1, (January- March, 1966), P.58.

(39) Olutola, Adereml M.: Op. Cit, PP.53- 54.

(40) Muzan, Allswell: Op. Cit, PP.38-40.

(41) Vaughan, Chris: Op. Cit, P.521.

(42) CO 879-190: EAC (61) 1: EAC (61) 9, part.1: Present objectives and review of political developments in the immediate future in the individual territories, 1961, PP.11.

(43) CO 879-190: Proceedings of East African conference 1961: Proceedings of conference of East African governors and the secretary of state for colonies, Held at the colonial office from 4th to 10th January, 1961.

(44) CO 879-190: EAC (61) 1: EAC (61) 9, part.1: Present objectives, Loc. Cit, P.19.

(45) Muzan, Allswell: Op. Cit, P.40.

(46) CO 879-190: EAC (61) 9: Economic consequences of constitutional development, by P. Rogers, January, 1961, P.90.

(47) UK Parliament (Hansard): East African states (Federation), Volume 668, debated on Thursday 29 November 1962.

(48) DO 201-14: Uganda: East African federation, by D, W. S. Hunt (British High Commissioner in Uganda) to the Secretary of State for Commonwealth Relations, No. 4, Confidential, Kampala, 21st August, 1963, P.548.

(٤٩) انظر النص الكامل لإعلان اتحاد شرقي أفريقيا في:

Amuhaya, Claire A., Degterev, Denis A.: A Century of East African Integration, Switzerland, 2022, PP.231- 234.

(50) Ibid, P.231.

(51) Ibid, PP.231, 232; Olutola, Adereml M.: Op. Cit, PP.124, 125.

(52) Amuhaya, Claire A., Degterev, Denis A.: Op. Cit, P.49; Muzan, Allswell: Op. Cit, P.41.

(53) Amuhaya, Claire A., Degterev, Denis A.: Op. Cit, P.49.

(54) Mamdani, Mahmood: The East African Federation: Challenges for the Future, The East African Legislative Assembly Symposium, Arusha, June 30th 2011, P.2.

(55) Ibid, PP.2, 3.

(56) Ibid, P.10.

(57) Banfield, Jane: Op. Cit, P.191.

(58) Ibid, P.192.

(59) Ibid, PP.192, 193.

(60) Nkrumah, Kwame: Africa must unite, Heinemann Educational Books Ltd., London, 1963, P.214; Proctor, J.H.: Op. Cit, P.56.

نكروما: باسم الحرية، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١، ص ص ٧-٨؛ عبد الكريم قرين: اليقظة الأفريقية في منتصف القرن العشرين، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد ٢٠، العدد٢، ٢٠٢٠، ص ص٨٠٣، ٨٠٤.

(61) Proctor, J.H.: Op. Cit, P.56.

(62) Nkrumah, Kwame: Op. Cit, P.127.

(63) DO 201-14: Uganda: East African federation, Loc. Cit, PP.551, 552.

(64) Lupalo, Lawrence: Nkrumah and Nyerere: How to unite Africa, Scotts Valley, California, USA, 2018, P.51.

(65) DO 153-14: Extract from Newspaper "Daily Graphic", Subject; Nucleus of one Africa, No. 39, Formed on 1 May, 1961.

للمزيد انظر، أسامة عبد التواب محمد: العلاقات بين غانا وغينيا (١٩٥٨-١٩٦٦)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص١٧٢، وما بعدها.

(66) Proctor, J.H.: Op. Cit, P.56.

(67) Ibid, P.57.

(68) Ibid, P.56.

(٦٩) انظر ملحق رقم (٣): تقرير وثائقي يوضح التتبع البريطاني لتأثير غانا في شرقي أفريقيا.

(70) DO 201-14: Uganda: East African federation, Loc. Cit, P.548.

(71) DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, by D, W. S. Hunt (British High Commissioner in Uganda) to the Secretary of State for Commonwealth Relations, No. 104, Kampala, 12th September, 1963, pp.553, 554.

(72) Idem, PP.554, 555.

(73) Proctor, J.H.: Op. Cit, P.57.

(74) DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, P.555.

(75) DO 153-14: Letter from Office of The British High Commissioner in Accra to Deputy Governor, Bank of Ghana, Subject; Ghana Loans to Guinea, Mali and Upper Volta, No. 65, on 29 Sep, 1966; D.O153-14: Letter from Bank of Ghana to British High Commission, Subject; Ghana Loan's to Guinea, Mali and Upper Volta, No. 65A, on 7 Oct, 1966.

انظر أيضًا، أسامة عبد التواب محمد: مرجع سابق، ص٢٠٩.

(76) DO 201-14: Uganda: East African federation, Loc. Cit, PP.551, 552.

(77) DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, PP.553, 554.

(78) Idem, PP.554, 555.

(79) DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, P.555.

(80) Proctor, J.H.: Op. Cit, P.57.

(81) Ibid, P.57.

(82) DO 201-14: Uganda: East African federation, Loc. Cit, P.548.

(83) DO 201-14: Uganda's attitude toward an East African federation, by D, W. S. Hunt (British High Commissioner in Uganda) to the Secretary of State for Commonwealth Relations, No. 106, Kampala, 11th November, 1963, P.564.

تأسست هذه المنظمة في نهاية عام ١٩٦١ وتحديدًا في يوم ٩ ديسمبر، وكان لها الفضل في تأسيس جامعة شرقي أفريقيا، وتشكيل اللجنة المشتركة لجامعات شرقي أفريقيا، وإدارة البريد والاتصالات في شرقي أفريقيا.

Gladden, E.N: the East African Common Services Organization, Parliamentary Affairs. Vol. XVI, No.4, 1st May1963, PP.428- 433.

وفي ٦ يونيو ١٩٦٧ استبدلت هذه المنظمة بمنظمة أخرى هي: جماعة شرقي أفريقيا East African Community (EAC) والتي تفككت بعد ذلك في عام ١٩٧٧. انظر، محمد عاشور: التكامل الإقليمي في أفريقيا الضرورات والمعوقات، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص٩٣.

(84) DO 201-14: Uganda's attitude toward an East African federation, Loc. Cit, P.564.

(85) Idem, P.565.

(86) Proctor, J.H.: Op. Cit, P.57.

(87) DO 201-14: Ghana: Tanganyika governments attitude towards Kenya, by N. Pritchard (British High Commissioner in Tanganyika), to

the Secretary of State for Commonwealth relations, No. 82, Dar-es-Salaam,5th January, 1963, PP. 437.

(88) William, Friedland: Co-operation, Conflict, and Conscription: TANU-TFL relations, 1955-1964, In: "Boston University Papers on Africa", edited by Jeffrey Butler and A.A. Castagno, Frederick A. Praeger Publishers, New York, 1967, PP. 74-75; Dobrovoda, David: Op. Cit, P.224.

(89) Lupalo, Lawrence: Op. Cit, P.51.

(90) Ibid, P.52.

(91) Ibid, P.53.

(92) Kenyatta, Jomo: Harambee! Prime Minister of Kenya's Speeches 1963-1964, Oxford University Press, London, 1964, P.28.

(93) DO 201-14: Uganda: East African federation, Loc. Cit, PP.548, 551, 552.

(94) Proctor, J.H.: Op. Cit, P.67; Olutola, Aderemi M.: Op. Cit, PP.50, 51.

(95) Olutola, Aderemi M.: Op. Cit, P.51.

(96) CO 879-190: EAC (61) 1: EAC (61) 9, part.1: Present objectives, Loc. Cit, P.49.

(97) Tanganyika Standards, Dar-es-Salaam, August 4, 1964.

(٩٨) بطرس بطرس غالي: منظمة الوحدة الأفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٤، ص٧٥؛ سرحان غلام: الوحدة الأفريقية في منظور الفلسفة السياسية عند كوامي نكروما دراسة تاريخية في الإطار النظري، مجلة دراسات أفريقية، مركز الدراسات الأفريقية، العتبة العباسية المقدسة، العراق، العدد الخامس، المجلد الأول، المحرم ١٤٤٣/ سبتمبر ٢٠٢١، ص٢٨.

(٩٩) نزيه نصيف ميخائيل: النظم السياسية في أفريقيا تطورها واتجاهها نحو الوحدة، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٦٨؛ سرحان غلام: مرجع سابق، ص٢٩.

(١٠٠) عبد العزيز كامل: مشاكل أفريقيا في عهد الاستقلال، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٠٨.

(١٠١) نزيه نصيف ميخائيل: مرجع سابق، ص١٦٨؛ سرحان غلام: مرجع سابق، ص٢٩.

(١٠٢) جاك ووديس: جذور الثورة الأفريقية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص١٤١؛ سرحان غلام: مرجع سابق، ص٣٠.

(١٠٣) عبد العزيز كامل: مرجع سابق، ص٢٠٨؛ سرحان غلام: مرجع سابق، ص٣٠.

(١٠٤) عبد العزيز كامل: مرجع سابق، ص٢٠٨؛ سرحان غلام: مرجع سابق، ص٣٠.

(١٠٥) سرحان غلام: مرجع سابق، ص١٢، ٣٢.

(١٠٦) عبد العزيز كامل: مرجع سابق، ص٢٠٨.

(107) DO 201-14: Ghana: President Nkrumah and Africa, by D, L. Cole (Acting British High Commissioner in Ghana), to the Secretary of State for Commonwealth relations, No. 56, Accra, 25th October, 1963, PP.289, 300.

(108) DO 201-14: Uganda: East African federation, Loc. Cit, 1963, PP.551, 552; DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, P.556.

(109) DO 201-14: Ghana: President Nkrumah and Africa, Loc. Cit, PP.290, 291.

(110) Rupley, Lawrence, Bangali, Lamissa, and Other: Historical Dictionary of Burkina Faso, The Scarecrow Press, UK, 2013, Third Edition, P. Xlvi.

(111) DO 201-14: Ghana: President Nkrumah and Africa, Loc. Cit, P. 291.

(112) Idem, PP.289, 300.

(113) DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, PP.554, 555; DO 201-14: Ghana: President Nkrumah and Africa, Loc. Cit, PP.289, 300.

(114) DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, P.557.

(١١٥) في أواخر خمسينيات القرن العشرين بدأت بريطانيا تخطط للإبقاء على مصالحها في جنوب شرقي آسيا كجزء من خطة انسحابها من مستعمراتها هناك؛ ولذا قررت دمج مستعمراتها في شمال بورنيو مع الاتحاد المالايوي الذي

استقل عن بريطانيا عام ١٩٥٧، وسنغافورة التي أصبحت تتمتع بحكم ذاتي عام ١٩٥٩. وفي مايو من عام ١٩٦١، اقترحت الحكومة البريطانية والاتحاد المالايوي تأسيس اتحاد أكبر حجمًا يسمى "ماليزيا"، يشمل ولايات مالايا، وشرقي بورنيو، وساراوانك، وبروناي، وسنغافورة. في البداية، كانت إندونيسيا داعمةً للاتحاد المقترح بصورة طفيفة، رغم أن الحزب الشيوعي الإندونيسي كان معارضًا له بشدة، ومن ثم أصبحت إندونيسيا معارضة لإنشاء هذا الاتحاد لإدراكها بأن هذا الاتحاد يعني تهديدًا لها من ناحيتين فهو من جهة يحرم إندونيسيا من إقليم بورنيو ومن جهةٍ أخرى كان تهديدًا لدور الزعامة الذي رسمته إندونيسيا لنفسها في آسيا. وعلى أي حال فقد بدأت حرب بين الطرفين الإندونيسي والماليزي بين عامي ١٩٦٣، ١٩٦٦، واشتهر هذا الصراع بالاسم الإندونيسي/ الملايوي، كونفرونتاسي Konfrontasi، ووقفت بريطانيا بشدة في صف ماليزيا وقدمت لها الدعم المالي والعسكري، وانتهى الأمر بعقد معاهدة سلام نهائية في ١١ أغسطس عام ١٩٦٦ اعترفت إندونيسيا بمقتضاها رسميًا بماليزيا.

Dennis, Peter and Grey, Jeffery: Emergency and Confrontation: Australian military operations in Malaya and Borneo 1950-1966, Allen and Unwin and the Australian War Memorial, Sydney, 1996, PP. 25, 318; Mackie, J. A. C.: Konfrontasi: The Indonesia-Malaysia Dispute, 1963-1966, Oxford university press, Kuala Lumpur, 1974, PP.36, 37, 174.

إسماعيل صبري مقلد: إندونيسيا ومشكلة ماليزيا، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية، العدد السادس، ١٩٦٦، ص ص ١٣٨- ١٤٥.

(116) DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, P.557; DO 201-14: Ghana: President Nkrumah and Africa, Loc. Cit, PP.289, 300.

(١١٧) انظر ملحق رقم (٣): تقرير وثائقي يوضح التتبع البريطاني لتأثير غانا في شرقي أفريقيا.

(118) DO 201-14: Uganda: East African federation, Loc. Cit, PP.551, 552.

(119) DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, P.553.

(120) Idem, P.557.

(١٢١) أراد نكروما قبل أن يحضر الاجتماع الذي تقرر عقده بأديس أبابا في مايو ١٩٦٣ أن يحدد مفهوم الوحدة الأفريقية التي يسعى لتحقيقها، فكان يحلم بأن تزول الحدود بين الدول الأفريقية وأن يؤسس اتحادًا أفريقيا يملك

حكومة واحدة، ونظامًا اقتصاديًا واحدًا، وقيادة عسكرية واحدة، وأرسل تصوره هذا إلى الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسي؛ فنصحه الإمبراطور الإثيوبي بضرورة حضور مؤتمر أديس أبابا ليعرض وجهة نظره بشأن الوحدة الأفريقية. عقد مؤتمر أديس أبابا في ٢٢ مايو ١٩٦٣ وهو المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية، حضره جميع قادة الدول الأفريقية المستقلة، وعرض عليهم نكروما مشروعه الذي سمَّاه "الولايات المتحدة الأفريقية"، كخطوة نحو الوحدة الأفريقية الشاملة التي من شأنها إنقاذ أفريقيا من خطورة الاستعمار الجديد، وإيمانًا من نكروما بأهمية التخطيط الموحد لتحقيق النهضة الأفريقية، وأن هذه الوحدة من شأنها أن تزيل الخلافات بين الوحدات الأفريقية المستقلة ولا سيما مشكلات الحدود، انظر، نكروما: الاستعمار الجديد آخر مراحل الإمبريالية، ترجمة خيري حماد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص٦٨؛ مثنى أيوب، خلف الميري، إبراهيم عبد المجيد: كوامي نكروما وفكره الوحدوي الأفريقي ١٩٥٨– ١٩٦٦، مجلة البحث العلمي في الآداب (العلوم الاجتماعية والإنسانية)، العدد الواحد والعشرون، الجزء السادس، يوليو ٢٠٢٠، ص٤٢.

Chime, Chimelu: Integration and Politics among African States Limitation sand horizons of mid-term theorizing, the Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, 1977, P.135; Thompson, W. Scott: Ghana's Foreign Policy 1957-1966, Diplomacy, Ideology, and the New State, Princeton University Press, New Jersey, 1969, P.316.

(122) DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, P.556.

(123) DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, P.557.

(124) Idem, P.553.

(125) Proctor, J.H.: Op. Cit, P.57; Uganda Argus, June 17, 1965.

(126) Leys, Colin and Robson, Peter: Federation in East Africa; opportunities and problems, Oxford University Press, London, 1965, P. 2.

(127) DO 201-14: Uganda: East African federation, Loc. Cit, PP.549, 550.

(128) Idem.

(129) Nye, J.S.: Pan-Africanism and East African integration, Harvard university press, Cambridge, 1967, P. 183.

(130) Muzan, Allswell: Op. Cit, P.41.

تلخصت أبرز المطالب الأوغندية بعيدة المنال فيما يلي: أن تكون العاصمة في أوغندا، وأن تحتفظ بمقعدها وسيادتها في الأمم المتحدة، وأن تحتفظ الدول المكونة للاتحاد بصلاحياتها لتلقي المساعدات من الخارج، وأن يكون لكل دولة عضو تمثيل متساوٍ وليس توزيع أي التمثيل المتساوي كما هو حال مجلس النواب، وأن تكون الزراعة ومجلس تسويقها من مسئولية الدول الأعضاء. انظر:

Muzan, Allswell: Op. Cit, P.41.

(131) CO 879-190: EAC (61) 1: EAC (61) 9, part.1: Present objectives, Loc. Cit, P.20.

(132) Proctor, J.H.: Op. Cit, PP.56, 57.

(133) DO 201-14: Uganda: East African federation, Loc. Cit, P.548.

(134) Proctor, J.H.: Op. Cit, P.62; Olutola, Aderemi M.: Op. Cit, PP.56, 57.

(135) Proctor, J.H.: Op. Cit, P.58.

(136) DO 201-14: Uganda: East African federation, Loc. Cit, PP.549, 550.

(137) Idem, PP.550, 551.

(138) Proctor, J.H.: Op. Cit, P. 59; Olutola, Aderemi M.: Op. Cit, PP.59, 60.

(139) DO 201-14: The influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, PP.553, 554.

(140) Olutola, Aderemi M.: Op. Cit, PP.59, 60.

(141)https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%81:Nile_Basin.png

(١٤٢) من إعداد الباحثة.

(143) DO 201-14: The Influence of Ghana in East Africa, Loc. Cit, pp.553, 558.

المصادر والمراجع

أولًا– وثائق بريطانية غير المنشورة:

١– وثائق وزارة المستعمرات البريطانية ("CO" Colonial Office):

- **CO 879–190**: EAC (61) 1: EAC (61) 9, part.1: Present objectives and review of political developments in the immediate future in the individual territories, 1961.
- **CO 879–190**: EAC (61) 9: Economic consequences of constitutional development, by P. Rogers, January, 1961.
- **CO 879–190**: Proceedings of East African conference 1961: Proceedings of conference of East African governors and the secretary of state for colonies, Held at the colonial office from 4th to 10th January, 1961.
- **Colony and protectorate of Kenya**: Sessional Paper No. 09 in 1961 on the Kenyan coastal strip report of the Commissioner (Robertson, James W.), 1961.

٢– وثائق الدومينيون البريطاني ("DO" Dominion Office):

- **DO 153–14**: Extract from Newspaper "Daily Graphic", Subject; Nucleus of one Africa, No. 39, Formed on 1 May, 1961.
- **DO 153–14**: Letter from Office of The British High Commissioner in Accra to Deputy Governor, Bank of

Ghana, Subject; Ghana Loans to Guinea, Mali and Upper Volta, No. 65, on 29 Sep, 1966.

- **DO 153–14**: Letter from Bank of Ghana to British High Commission, Subject; Ghana Loan's to Guinea, Mali and Upper Volta, No. 65A, on 7 Oct, 1966.
- **DO 201–14**: Ghana: Tanganyika governments attitude towards Kenya, by N. Pritchard (British High Commissioner in Tanganyika), to the Secretary of State for Commonwealth relations, No. 82, Dar-es-Salaam,5th January, 1963.
- **DO 201–14**: Uganda: East African federation, by D, W. S. Hunt (British High Commissioner in Uganda) to the Secretary of State for Commonwealth Relations, No. 4, Confidential, Kampala, 21st August, 1963.
- **DO 201–14**: The Influence of Ghana in East Africa, by D, W. S. Hunt (British High Commissioner in Uganda) to the Secretary of State for Commonwealth Relations, No. 104, Kampala, 12th September, 1963.
- **DO 201–14**: Ghana: President Nkrumah and Africa, by D, L. Cole (Acting British High Commissioner in

Ghana), to the Secretary of State for Commonwealth relations, No. 56, Accra, 25th October, 1963.

- **DO 201–14**: Uganda's attitude toward an East African federation, by D, W. S. Hunt (British High Commissioner in Uganda) to the Secretary of State for Commonwealth Relations, No. 106, Kampala, 11th November, 1963.

- **DO 201–15**: United republic of Tanganyika and Zanzibar: the budget, the plan and the economic outlook, from, P. A. Carter (Acting high commissioner in the united republic of Tanganyika and Zanzibar) to the secretary of state for commonwealth relations, Dar-es-salaam, 21st July, 1964.

ثانيًا– وثائق بريطانية منشورة:

١– تقارير وثائقية بريطانية:

- **Commission on Closer Union of the Dependencies in Eastern and Central Africa**.; by: Young, E. Hilton (Edward Hilton), presented by the Secretary of State for the Colonies to Parliament by command of His Majesty January, 1929.

- **Report of the East Africa commission**, to the Right Honorable L. S. Amery, M.P., secretary of state for the colonies, presented to the British parliament by the secretary of state for the colonies, April, 1925, published by his Majesty's Stationery Office, London, 1925.
- **Report of Sir Samuel Wilson on his visit to East Africa 1929**, **Cmd**. **3378**: Letter from the representatives of the elected members of the Kenya Legislative council and of the convention of associations to Sir Samuel Wilson, dated 5th May, 1929, printed and published by his Majesty's stationery office, London, 1929.

٢- وثائق مجلس العموم البريطاني:

- **UK Parliament** (**Hansard**): East African commission (report), Volume 183, debated on Wednesday 29 April 1925.
- **UK Parliament** (**Hansard**): Kenya colony, by Lord Olivier, Volume 61, debated on Wednesday 20 May 1925.

- **UK Parliament** (**Hansard**): East African states (Federation), Volume 668, debated on Thursday 29 November 1962.

ثالثًا– المراجع:

١– المراجع العربية والمترجمة:

- **بطرس بطرس غالي**: منظمة الوحدة الأفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٤.
- **جاك ووديس**: جذور الثورة الأفريقية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١.
- **رؤوف عباس**: تاريخ أفريقيا الحديث، د.ن.
- **عبد العزيز كامل**: مشاكل أفريقيا في عهد الاستقلال، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠.
- **محمد عاشور**: التكامل الإقليمي في أفريقيا الضرورات والمعوقات، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
- **نزيه نصيف ميخائيل**: النظم السياسية في أفريقيا تطورها واتجاهها نحو الوحدة، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.
- **نكروما**: باسم الحرية، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١.
- **نكروما**: الاستعمار الجديد آخر مراحل الإمبريالية، ترجمة خيري حماد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

٢- المراجع الأجنبية:

- **Amuhaya**, **Claire A.**, **Degterev**, **Denis A.**: A Century of East African Integration, Switzerland, 2022.
- **Chime**, **Chimelu**: Integration and Politics among African States Limitation sand horizons of mid-term theorizing, the Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, 1977.
- **Dennis**, **Peter and Grey**, **Jeffery**: Emergency and Confrontation: Australian military operations in Malaya and Borneo 1950-1966, Allen and Unwin and the Australian War Memorial, Sydney, 1996.
- **Hughes**, **Anthony John**: East Africa: the search for unity, Penguin Books, Baltimore, 1963.
- **Ingham**, **K**: A History of East Africa, Longmans, London, 1962.
- **Kenyatta**, **Jomo**: Harambee! Prime Minister of Kenya's Speeches 1963-1964, Oxford University Press, London, 1964.
- **Leys**, **Colin and Robson**, **Peter**: Federation in East Africa; opportunities and problems, Oxford University Press, London, 1965.

- **Lupalo**, **Lawrence**: Nkrumah and Nyerere: How to unite Africa, Scotts Valley, California, USA, 2018.
- **Mackie**, **J**. **A**. **C**.: Konfrontasi: The Indonesia-Malaysia Dispute, 1963-1966, Oxford University press, Kuala Lumpur, 1974.
- **Meredith**, **Martin**:
  The State of Africa, Simon and Schuster, London.
- **Nkrumah**, **Kwame**: Africa must unite, Heinemann Educational Books Ltd., London, 1963.
- **Nye**, **J**.**S**.: Pan-Africanism and East African integration, Harvard university press, Cambridge, 1967.
- **Robson**, **Peter**: Economic integration in Africa, Routledge Library Editions Development, London and New York, 2011.
- **Rupley**, **Lawrence**, **Bangali**, **Lamissa**, **and Other**: Historical Dictionary of Burkina Faso, The Scarecrow Press, UK, 2013.
- **Thompson**, **W**. **Scott**: Ghana's Foreign Policy 1957-1966, Diplomacy, Ideology, and the New State, Princeton University Press, New Jersey, 1969.

- **William**, **Friedland**: Co-operation, Conflict, and Conscription: TANU-TFL relations, 1955-1964, In: "Boston University Papers on Africa", edited by Jeffrey Butler and A.A. Castagno, Frederick A. Praeger Publishers, New York, 1967.

رابعًا– الدوريات:

١– الدوريات العربية:

- **إسماعيل صبري مقلد:** إندونيسيا ومشكلة ماليزيا، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية، العدد السادس، ١٩٦٦.
- **سرحان غلام:** الوحدة الأفريقية في منظور الفلسفة السياسية عند كوامي نكروما دراسة تاريخية في الإطار النظري، مجلة دراسات أفريقية، مركز الدراسات الأفريقية، العتبة العباسية المقدسة، العراق، العدد الخامس، المجلد الأول، المحرم ١٤٤٣/ سبتمبر ٢٠٢١.
- **السيد علي أحمد فليفل:** باتاكا حزب وحدة وادي النيل في أوغندا، مجلة الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
- **عبد الكريم قرين:** اليقظة الأفريقية في منتصف القرن العشرين، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد ٢٠، العدد٢، ٢٠٢٠.
- **مثنى أيوب، خلف الميري، إبراهيم عبد المجيد:** كوامي نكروما وفكره الوحدوي الأفريقي ١٩٥٨– ١٩٦٦، مجلة البحث العلمي في الآداب (العلوم الاجتماعية والإنسانية)، العدد الواحد والعشرون، الجزء السادس، يوليو ٢٠٢٠.

٢– الدوريات الأجنبية:

- **Banfield**, **Jane**: Federation in East Africa, International Journal, Vol. 18, Issue 2, Jun 1963.

- **Gladden**, **E**.**N**: the East African Common Services Organization, Parliamentary Affairs. Vol. XVI, No.4, 1st May1963.
- **Kennedy**, **T**.**A**.: The East African customs union: some features of its history and operation, Makerere Journa1, No .3, 1959.
- **Mamdani**, **Mahmood**: The East African Federation: Challenges for the Future, The East African Legislative Assembly Symposium, Arusha, June 30th 2011.
- **Muzan**, **Allswell**: An East African attempt at federalism (1960-1964): A Study in historical Jurisprudence, African Study Monographs. Volume 15, No.1, June 1994.
- **Proctor**, **J**.**H**.: The effort to federate East Africa: a post-mortem, The political quarterly, Vol.7, No.1, (January- March, 1966).
- **Rosberg**, **C**.**G**., **and Segal**, **A**.: An East African federation, International Conciliation، No.543, May 1963.
- **Tanganyika Standards**, Dar-es-Salaam, August 4, 1964.

- **Uganda Argus**, June 17, 1965.
- **Vaughan**, **Chris**: The politics of regionalism and federation in East Africa 1958- 1964, The Historical Journal, Vol. 62, No.2, 2019, P.520.

خامسًا– الرسائل الجامعية:

١– الرسائل الجامعية العربية:

- **أسامة عبد التواب محمد:** العلاقات بين غانا وغينيا (١٩٥٨-١٩٦٦)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦.

٢– الرسائل الجامعية الأجنبية:

- **Mgaya**, **John A**.: Regional integration: the case of the East African community, Master thesis, the Australian national university, August 1986.
- **Dobrovoda**, **David**: Czechoslovakia and East Africa in the late colonial and early post-colonial period: the case studies of Kenya, Uganda and Tanzania, PhD, SOAS: University of London, 2016.
- **Olutola**, **Adereml M**.: Foreign policy of the East African states, Master Thesis, Faculty of graduate studies, University of Windsor, 1969.